الفكر الإصلاحي الاجتماعي والسياسي في اليمن مقاربة سوسيو - معرفية

أ.د.سعد إبراهيم العلوي
أستاذ مشارك ، تاريخ وسوسولوجيا الفكر ، عميد كلية
التربية والآداب والعلوم ، مأرب، جامعة صنعاء

4

الملخص

هدف الباحث إلى تقديم قراءة سوسيو – معرفية نقدية للفكر الإصلاحي الاجتماعي والسياسي في اليمن . توخى من خلالها القيام بعملية رصد لمظاهر التطور التي طرأت على الفكر الإصلاحي خلال مساره التاريخي ، وقياس درجة تأثير المفكر اليمني المصلح والمستنير في الفضاءين الثقافي والاجتماعي والفضاء السياسي ، وتحديد مدى قدرة سؤال الإصلاح والتغيير على الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع .

ولقد توصل الباحث إلى أن الفكر الإصلاحي في اليمن ، قد شهد تطوراً و تحولاً على مستوى المفاهيم والرؤى والمشاريع والمرجعيات الناظمة خلال مساره التاريخي . في حين اتسمت درجة التأثير المفكر اليمني المصلح والمستنير في الفضاءين الثقافي والاجتماعي والفضاء السياسي بالضعف والمحدودية . وذلك لعدم قدرة خطاب الإصلاح على التحول من صيغة خطاب فكري إلى صورة تيار وحركة .

كما أظهر الباحث تعثر وفشل سؤال الإصلاح والتغيير في الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع . بفعل هيمنة تيار التقليد والتعصب الفكري والنخب العصبوية على مؤسسات السلطة والمجتمع ، وضعف وهشاشة الأطر المعرفية والاجتماعية ذات التوجه الإصلاحي ـ التنويري .

وفي تحليله للواقع اليمني الراهن ولموقع سؤال الإصلاح والتغيير منه . كشف الباحث بأن المجتمع اليمني يواجه أزمة مركبة . وفي تفسيره لها فإنها تجسد أزمة سؤال الإصلاح والتغيير المستمر منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي وحتى اللحظة التاريخية الراهنة . بفعل هيمنة القوى التقليدية الفكرية والنخب العصبوية القبلية في الماضي ، واستمرار هيمنتها على الواقعين الاجتما – سياسي والاجتما ـ فكري في الحاضر . وإعاقتها بالتالي لعملية التغيير والتحديث في بنية المجتمع اليمني التقليدية العصبوية .

مقدمة :

ارتبط الفكر الإصلاحي الاجتماعي والسياسي في اليمن وعلى امتداد ثلاثة قرون من تاريخه (١٦٤٥ - ١٩٦٢م) ، بالقضايا والمشكلات المتصلة بمظاهر الجمود الفكري والسياسي والاجتماعي واسئلة التأخر التاريخي للمجتمع اليمني .

ولقد شكل هذا الفكر ولا زال محوراً لاهتمام مختلف الباحثين والدارسين . وتعددت وتنوعت التحقيقات والدراسات حوله . وهي دراسات تنتمي إلى نظم معرفية مختلفة مثل: علوم السياسة والتربية والتاريخ والاستشراق وحقول الدراسات الإسلامية.

وعلى الرغم من الأهمية المعرفية التي تمتلكها تلك الدراسات . إلا أن السائد والملاحظ عليها هو : إما تتناول حياة وفكر رائد من رواد الإصلاح والتجديد (١) ، أو تتوقف عند مرحلة تاريخية محددة من مراحل تاريخ الفكر الإصلاحي في اليمن (٢) ، وإما تتعرض للفكر الإصلاحي في سياق دراسة عامة تتناول تاريخ اليمن السياسي والثقافي الحديث(٣).

ولقد غابت عن تلك الدراسات مسائل حيوية وجوهرية . منها ما يتعلق بالإطار العام لتاريخ الفكر الإصلاحي في اليمن ، ورصد مظاهر التطور التي طرأت عليه ، خلال مساره التاريخي على مستوى المفاهيم والرؤى والمشاريع والمرجعيات الناظمة . ومنها ما يتصل بعلاقة الفكر الإصلاحي بالمجتمع اليمني، وقياس درجة تأثير المفكر المصلح والمستنير في الفضاء الثقافي والفضاء الاجتماعي والفضاء السياسي. بالإضافة إلى قدرة سؤال الإصلاح والتغيير على الانتقال والتحول من سياق الفكر إلى نطاق الواقع المادي الملموس .

لا شك بأن المنطلقات والأهداف التي تقف وراء تلك الدراسات ، ناهيك عن مناهج التحليل المستخدمة ، أفضت جميعها إلى نشأة وتبلور ذلك الواقع المعرفي المتشكل من دراسة الفكر الإصلاحي في اليمن والمشار اليه أنفاً . والذي يكشف عن مدى حاجة الفكر الإصلاحي إلى قراءة سوسيو – معرفية نقدية ، نستطيع من خلالها مقاربة القضايا المذكورة والتي تشكل أهداف هذه الدراسة . الأمر الذي بوسع علم اجتماع المعرفة القيام به وتحقيقه استناداً إلى الدور الوظيفي المناط بهذا العلم .

ولكون قراءة الفكر الإصلاحي في اليمن من منظور سوسيو – معرفي يظل مبحثاً غير مطروق بحسب علمنا . وفي ضوء الدراسات المنشورة ذات الصلة بعلم اجتماع المعرفة في اليمن . ولضرورة تأسيس رؤية سوسيو – معرفية نقدية بهذا الفكر . لذلك تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها العلمية .

كما تتجسد الأهمية الاجتماعية لها من منطلق العلاقة المعاصرة التي تجمع بين الإصلاح والتحديث والتنمية الإنسانية . وإعتبار هذه الأخيرة ما هي إلا وجه من أوجه الإصلاح الذي يهدف إلى كسر حلقة الجمود والتخلف وتحقيق التغير الاجتماعي .

ولإن درجة تأثير المفكر المصلح والمستنير في الفضاءين الثقافي والاجتماعي تعتمد على وجود أطر معرفية واجتماعية مواكبة ومساندة للأفكار الإصلاحية . وبالتالي تعمل على تحويلها في صورة تيار وحركة . فضلاً عن توفر فضاء ثقافي واجتماعي مؤهل منفعل ومتفاعل مع الأفكار والمشاريع الإصلاحية ، وباستطاعته أن يمنحها الشرعنة الاجتماعية والشرعنة الثقافية .

كما تتحدد مسألة انتقال سؤال الإصلاح والتغيير من سياق الفكر إلى نطاق الواقع بهيمنة قوى الإصلاح والتحديث على الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية كقوة فكرية واجتما – سياسية . بالإضافة إلى وجود نظام سياسي منفتح على أفكار الإصلاح والتحديث. ويسمح بالتالي في انتشارها وانتقالها خلال الفضاء السياسي ، ويمنحها الشرعنة السياسية ، ويحولها إلى فعل وواقع .

في حين يرتبط مستوى التطور والتحول في الفكر الإصلاحي بوجود ديناميات فكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية دافعة له خلال مساره التاريخي .

من هنا تقع على عاتق الدراسة الراهنة مهمة المناقشة والمقاربة والبحث عن إجابات للأسئلة التالية :

- ما دور الديناميات الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية ومستوى تأثيرها على نشأة وتبلوّر وتطوّر الفكر الإصلاحي في اليمن ؟
- هل ساعد الفضاء الثقافي والاجتماعي والسياسي المفكر اليمني المصلح والمستنير على تأدية دوره ونشر خطاب الإصلاح وتحويله في صورة تيار وحركة وفعل ثقافي وفعل اجتماعي ؟
- ما درجة تأثير المفكر اليمني المصلح والمستنير في الفضاء الثقافي والاجتماعي والسياسي ؟ وما مدى قدرة سؤال الإصلاح على الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع ؟
- ما مدى حضور سؤال الإصلاح والتحديث في الواقع اليمني الراهن ؟

بناءً على تساؤلات الدراسة تتحدد المنهجية الخاصة بها . وفي هذا الإطار سيتم الاستعانة بمنهج التحليل السوسيو – معرفي . بالإضافة إلى منهج التحليل التاريخي. منطلقين في ذلك من مبدأ الانفتاح المنهجي ، وما يمنحه من فرص وإمكانات لمقاربة ومناقشة القضايا المثارة في هذه الدراسة ، وفي محاولة لإنتاج معرفة موضوعية بها.

أولاً : في معنى الإصلاح والفكر الإصلاحي

الإصلاح لغة : مأخوذ من الفعل صلح ، أصلح ، يصلح إصلاحاً . وصلح الشيء أي : انضبط وقام . ويشير المعنى اللغوي للإصلاح إلى أنه ضد الفساد ونقيضه .(٤)

أما اصطلاحاً : فيعرفه قاموس إكسفورد بأنه تغيير وتبديل نحو الأفضل . (٥)

والإصلاح يوازي فكرة التقدم ، وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير . كأن تسود الديمقراطية والحرية محل الاستبداد . العدالة محل الظلم . التغير الاجتماعي والتغير الثقافي محل الجمود والتأخر التاريخي .

ومفهوم الإصلاح من المفاهيم التي يستوجب فهمها في ضوء ظرفيتها التاريخية . وفي إطار الدلالات الخاصة بالإصلاح وأهدافه التي استدعته تلك الظرفية.(٦)

وقد ارتبط مفهوم الإصلاح في الفكر الاجتماعي الأوروبي الحديث بوصفه جزء من التغير الاجتماعي (٧) . أما في الفكر السياسي فقد ارتبط بمفهوم المجتمع المدني . وهذا الأخير في تبلوره الزمني ارتبط بالتجربة التاريخية التي شهدها المجتمع الأوروبي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي . وعبر عن الطابع المدني للمجتمع والدولة والمستند إلى اليات ومؤسسات سياسية وقانونية واجتماعية حديثة . خلقت بدورها طبيعته التعاقدية وأنتجت قيمه ومبادئه مثل : الديمقراطية والحرية الفردية والمواطنة المتساوية والتسامح والعدالة الاجتماعية.(٨)

في حين يمثل مفهوم الإصلاح في الفكر العربي الحديث والمعاصر تلك الآراء والأفكار التي نادت وسعت إلى إصلاح وتغيير الأوضاع أو الممارسات المؤسسة للظلم والفساد والتخلّف ، ثم تطوّرت في صورة مشاريع ومبادرات وحركات للإصلاح والنهضة .

وتنبع الحاجة إلى الفكر الإصلاحي عندما تضطرب أوضاع المجتمع وتصل إلى درجة الأزمة على كل المستويات والصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وحين تسود المجتمع أفكار وممارسات تؤسس للظلم والفقر والجهل والتخلف والجمود .(٩)

كما تزداد الحاجة إلى الفكر الإصلاحي في الفترات الانتقالية المضطربة التي تواجهها المجتمعات الإنسانية (١٠) .

في الحالات الثلاث المذكورة أنفاً يكون المجتمع بحاجة إلى نوعية من أفراده كي تقوم بأدوار تساعد في إصلاحه وتغييره .

ويشكل المفكرون والمثقفون بما يمتلكونه من طاقات فكرية ، وقدرات إبداعية ، ودرجة عالية من الوعي الاجتماعي . الفئة الأكثر قدرة على فهم وتشخيص ما يعانيه المجتمع من مشكلات ، وما يمر به من

تحديات وأزمات . والأقرب بالتالي لصياغة الرؤى والمشاريع الفكرية والبرامج العملية القادرة على إصلاحه وتغييره.(١١)

بالمقابل : فإنه في ظل غياب الظرفية التاريخية والشروط المجتمعية التي تستدعي ظهور الفكر الإصلاحي وحضوره في المجتمع . فإن الحاجة اليه تصبح أقرب للترف الفكري منه إلى الضرورة الاجتماعية والمعرفية .

في دراستنا هذه فإن الفكر الإصلاحي الذي نقصده ، يتمثل في الكتابات والنصوص الفكرية الخاصة بمجموعة من المفكرين والمثقفين اليمنيين التي دارت حول فكرة الإصلاح ، وارتبطت بها ودعت إليها ، وبلورتها في صيغة اراء ومشاريع فكرية وبرامج عمليه . وذلك في الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي وحتى النصف الأول من القرن العشرين .

ثانياً : المسار التاريخي للفكر الإصلاحي في اليمن:

يتمثل الهدف من عملية تقسيم المسار التاريخي للفكر الإصلاحي في اليمن إلى عدة مراحل بمحاولة تحديد الديناميات الاجتماعية والفكرية الدافعة لنشأته وتبلوره ، والوقوف أمام التمايزات الفارقة بين مرحلة وأخرى على مستوى تأثير المفكر المصلح في الفضاءين الثقافي والاجتماعي ، والفضاء السياسي . وعلى صعيد قدرة سؤال الإصلاح على الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع المادي الملموس.

وبالنظر إلى الهدف المرجو من عملية التقسيم . فإن التقسيم الذي نقترحه يفترض أن الفكر الإصلاحي في اليمن قد مر بثلاث مراحل ملتحمة ببعضها انطلاقاً من مبدأ صيرورة تطوّر الأفكار وعلى النحو التالي :

١ - المرحلة الأولى (مرحلة النشأة ١٦٤٥ -١٧٦٩م) :

تتميز العلاقة بين الفكر والواقع الاجتماعي بأنها علاقة نسبية . إذ لا يوجد فكر مستقل بشكل مطلق ، ولا يوجد بالوقت ذاته فكر يعكس الحتمية الاجتماعية بصورة مطلقة . ولكن ثمة ديناميات تساعد على انبثاق الفكر وبلورته . (١٢) فما الديناميات الاجتماعية والفكرية التي دفعت باتجاه نشأة وتبلور الفكر الإصلاحي في اليمن خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن السابع عشر الميلادي وحتى نهاية العقد السادس من القرن الثامن عشر الميلادي ؟

لا ريب أن مسألة نشأة الوعي بأهمية الإصلاح والتفكير فيه ، وتحديد قضاياه ، يرتبط بتوفر شرطين أساسيين وهما : الواقع الاجتماعي التاريخي وما يعانيه من أزمات وما تسوده من مظاهر وممارسات . والشرط الفكري المتعلق بالتكوين الفكري والمنهجي للنخب الفكرية النوعية للمجتمع .

من هنا فإن النظر إلى طبيعة الواقع الاجتماعي – التاريخي للمجتمع اليمني خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن السابع عشر الميلادي وحتى العقد السادس من القرن الثامن عشر الميلادي ، يظهر أمامنا مجتمعاً

تعصف به الأزمات المتلاحقة ، ويعيش في دائرة من الحروب والفوضى المدمرة ، ويهيمن عليه وعي تقليدي عصبوي يتحكم في حركته وفي الخيارات السلوكية لأفراده . ناهيك عن استفحال مظاهر الفقر والجهل والفساد . (١٣)

إن واقعاً كهذا الواقع بمظاهره ومشكلاته ، لا يمكن إلا أن يشكل تحدياً فكرياً واجتماعياً أمام النخب الفكرية النوعية اليمنية . خاصة تلك النخب ذات التكوين الفكري والمنهجي القائم على مبدأ الاجتهاد المطلق ، وحرية التفكير وإعمال العقل ، ونبذ التقليد والمحاكاة وتحريم الظلم .

إن نخباً بهذا التكوين الفكري والمنهجي لا يمكن أن تثير اهتمامها القضايا الدينية وحدها ، من شعائر وعبادات وحدود وما إليها . بل قضايا الواقع الاجتماعي والسياسي. خصوصاً تلك التي تتعلق بالمصالح والحقوق العامة . بالإضافة إلى القضايا الكبرى الفكرية منها والمجتمعية التي تواجه المجتمع ، وتتطلب القابلية على الإبداع الفكري والمقدرة على التحليل والنقد.

من هنا فإن الأسئلة التي تطرح نفسها في هذا السياق هي : كيف كانت استجابة النخب الفكرية للتحدي الاجتماعي المطروح أمامها ؟ وفي أي صورة فكرية تبلورت تلك الاستجابة؟

لمناقشة ومقاربة القضايا المتحدّرة من الاسئلة أعلاه ، يستوجب منا العودة إلى الأثار الفكرية للنخب النوعية من المفكرين اليمنيين ، محاولين من خلالها الكشف عن الكيفية التي تعاملت بها تلك النخب مع المشكلات والأزمات التي عصفت بالمجتمع اليمني . وفي المقدمة منهم : صالح بن مهدي المقبلي (١٦٢٠ - ١٦٩٦م) (١٤) ، الحسن بن أحمد الجلال (١٦٠٤ -١٦٧٣م) ، محمد بن اسماعيل الأمير (١٦٨٨ -١٧٦٩م) (١٥) (١٦).

من بين الاثار الفكرية للمقبلي نعثر في الاثر الفكري " الأبحاث المسددة في فنون متعددة " . تناوله لثلاث من القضايا التي تمثل جوهر المذهب الزيدي الهادوي في قواعد وشروط الحكم وهي : شروط الإمامة والمرتبطة بمبدأ الحصر في البطنين ، طريقه اختيار الإمام ، جواز خروج إمامين في وقت واحد . (١٧)

لقد ناقش المقبلي مسألة القرشية والفاطمية وأحقية آل البيت في الحكم . وتوقف عند الحديث النبوي القائل (الائمة من قريش) . فالمقبلي يرى أن الظاهر في هذا الحديث ورواياته الأخرى بحسب هذا المعنى ، فيها الخبر لا الاستدلال على أن الإمامة في قريش ومحصورة عليهم (١٨) . ويرد على من يستدل بهذا الحديث كمستند للتدليل على حصر الإمامة في قريش بالقول : "إنه وبالقياس فإن مناصب القضاء محصورة في الأزد ، والأذان في الحبشة ، ولا تصح ولا تجوز إلا فيهم " . (١٩)

اتصالاً بما سبق يؤكد المقبلي على أن حق الحكم متاح لكل مسلم ، ولا يشترط في من يتولاه إلا التقوى . مستشهداً بقول الله تعالى : " إن أكرمكم عند الله أتقاكم " . وبقوله تعالى : " إن الذين أمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية " . (٢٠)

وحول الطريقة التي يتم بها اختيار الإمام نجد المقبلي يوجه نقده للجزء الذي يتعلق بالعودة إلى العلماء ، ليبينوا من تنطبق عليه مواصفات وشروط الإمام . وبالتالي له حق الإمامة . وأعتبر المقبلي ذلك من الخطأ . لأنه بحسب رأيه " غالباً أن فقهاء الجهات يحكمون كل منهم لصاحب جهته ، فبعضهم يكون فعله لأنه يعرف صاحب جهته، ولا يحقق حقيقة الأخر والأغلب الحوامل الدنيوية " . (٢١)

كما وجدت مسألة جواز خروج إمامين في وقت واحد نصيبها من الاجتهاد والنقد عند المقبلي . حيث يربط المقبلي بين من تنطبق عليه شروط الإمامة داعياً ومنصباً لنفسه إماماً ، وما يمثله ذلك من عامل تحفيز لكل من يرغب في السلطة . وهو ما يؤدي إلى خروج أكثر من إمام في وقت واحد . وبين عدم موضوعيه وكفاية الحل المقترح لها والمتمثل هنا بانعقاد الإمامة لمن حاز على الأسبقية في اختياره أماماً من قبل أهل الحل والعقد (العلماء) . فالمقبلي يرى أن ذلك الاختيار يخضع لتقديرات ذاتيه أحياناً ، ومصلحية أحياناً كثيرة . وهو ما يؤدي إلى نشوء الصراعات والفتن .

ما حاول المقبلي التأكيد عليه هو : أن حق الحكم متاح لعامة المسلمين بلا استثناء. وليس لسلالة بذاتها أو قبيلة بعينها . وخلافاً للرأي والمبدأ السائد في واقعه الاجتماعي والسياسي والفكري والمتمثل بـ " الإمامة في قريش والبطنين من قريش " (٢٢)

في ضوء ما تقدم فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل كان الهدف من انتقادات المقبلي لقواعد وشروط الحكم في المذهب الزيدي الهادوي ، الدعوة للعودة إلى تبني نموذج الحكم الراشدي ، أم اقتراح نموذج فكري بديل في الحكم ؟

بالعودة إلى إنتاج المقبلي الفكري فإننا لم نعثر على ما يدل على مطالبته بتبني نموذج الحكم الراشدي . كما أن واقعه التاريخي والواقع السابق لم ينتج على المستوى النظري والعملي غير أشكالاً من الحكم لا تتجاوز نطاق الحكم الملكي الوراثي أو الحكم الإمامي ، وحكم الأسرة أو القبيلة .

إذاً بإمكاننا تفسير انتقادات المقبلي لشروط وقواعد الحكم ، في الفكر السياسي الهادوي باعتبارها محاوله منه ، لمقاربة المسألة السياسية ، بناءً على التحديات الاجتماعية التي واجهها المجتمع اليمني آنذاك ، في صورة حروب وأزمات متلاحقة ، جراء التنافس بين الأئمة على السلطة ، وخروج بعضهم على بعض .

بالتالي يشكل نقده لشروط وقواعد الحكم ، محاولة منه لإصلاح الواقع الاجتماعي المضطرب والمأزوم عن طريق إصلاح شروط الحكم في الفكر السياسي الزيدي الهادوي .

إذا كان إصلاح الواقع الاجتماعي المضطرب في نظر المقبلي يتم من خلال محاولة إصلاح شروط وقواعد نظرية الحكم في الفكر السياسي الزيدي الهادوي . فإن المفكر والعالم المجتهد الحسن بن أحمد الجلال (١٦٠٤ -١٦٧٣م) أتخذ من نقده للسياسات المالية والجبائية مدخلاً للمطالبة بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والمأزومة .

ولأن السياسات المالية والجبائية للدولة الإمامية قد ارتكزت حينها على فتوى الإمام المتوكل على الله إسماعيل (١٦١٠ -١٦٦٧م).(٢٣) لذلك كان لزاماً على المفكر الجلال أن يقوم بإخضاع تلك الفتوى لقراءة فقهية وفكرية اجتهادية .

من هنا فإن الأسئلة التي تتبادر في هذا السياق هي : ما مضمون فتوى الإمام المتوكل إسماعيل وما علاقتها بالمسائل المتعلقة بتكريس مظاهر الظلم الاقتصادي والاجتماعي ؟ وكيف يمكن تصنيف الموقف الفكري للمفكر الجلال من فتوى الإمام المتوكل إسماعيل ؟

تتألف فتوى الإمام المتوكل إسماعيل من عدة أجزاء . وما يقع في دائرة اهتمامنا الجزء المتعلق بتحويل معظم أراضي اليمن من أرض عشرية إلى أرض خراجية .

في هذا الإطار نلاحظ أن المفكر الجلال يتوقف عند العامل الفكري ، ويستخدمه أساساً ومنطلقاً لمناقشة الفتوى وإثبات بطلانها . وهذا العامل يتمثل بميل الإمام إسماعيل إلى (التكفير بالإلزام والتكفير بالتأويل) . والذي في ضوئه يصنف الإمام الأتراك باعتبارهم كفار بالإلزام . وإن الأراضي والمناطق اليمنية التي خضعت للاحتلال التركي تعد أرضاً كفرية . وأن سكان تلك المناطق من اليمنيين هم كفار تأويل . هكذا يشير نص الفتوى: " أن المجيرة والمشبهة كفار . وأن الكفار إذا استولوا على الأرض ملكوها ولو كانت من أراضي المسلمين وأهل العدل . وأنه يدخل في حكمهم من والاهم وأعتزى إليهم .. وإن البلد الذي تظهر فيه كلمة الكفر بغير جوار كفرية ، ولو سكنها من لا يعتقد الكفر ولا يقول بمقال أهله"(٢٤)

وبموجب هذه الفتوى تعتبر معظم أرض اليمن مناطق فتح . وينطبق عليها ما ينطبق على مناطق الفتح من تشريعات فقهية "أرض خراجيه " . ويحق للإمام " إذا استفتح شيئاً من هذه البلاد الذي تحت أيديهم فله أن يضع عليها ما يشاء سواء كان أهلها من هو باق على المذهب أم لا " (٢٥)

إن تركيز الجلال على العامل الفكري وهو " ميل الإمام المتوكل إسماعيل للتكفير بالإلزام" باعتباره الدافع الرئيس وراء صدور فتوى المتوكل . لا يمثل في رأينا إلا عامل ضمن عوامل أخرى أكثر أهمية .

ونعني بذلك العامل الاقتصادي والعامل السياسي . وهما ذا صلة بالواقع الاقتصادي والسياسي المتشكل في مرحلة ما بعد الخروج العثماني الأول من اليمن (١٥٣٨ -١٦٣٥م) .

والملاحظ هنا أن المناطق التي شملتها الفتوى ، مناطق ذات أهمية اقتصادية وتجارية وزراعية . (أراض خصبة ، موانئ تجارية) . وتقع في جنوب ووسط وغرب اليمن. وتشكل رافداً رئيسياً من روافد دعم خزينة الدولة الإمامية .

كما أن الدولة بحاجة إلى بسط نفوذها وسيطرتها على تلك المناطق بعد خروج الأتراك من اليمن عن طريق تسيير الحملات العسكرية ، وتحت دعاوي الجهاد . باعتبار أبناء تلك المناطق (كفار تأويل) ، يجوز قتالهم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم . وهذا ما حدث بالفعل حيث توّجهت الحملات العسكرية باتجاه ما كان يعرف بمناطق اليمن الأسفل (تعز ، إب ، يافع ، تهامة وغيرها ..). (٢٦)

لقد أدرك الجلال خطورة فتوى المتوكل ، وما ترتب وما سيترتب عنها من أثار سلبية ستنعكس على حياة الفرد والمجتمع . فما كان منه إلا أن قام بإصدار فتوى مضادة لفتوى المتوكل . كشف من خلالها عن مخالفة الإمام المتوكل إسماعيل لأهم مبدأ من مبادئ الاجتهاد وهو مبدأ مراعاة مصالح العباد . (٢٧)

لم يقتصر إعتراض ونقد الجلال على قضية تحويل أرض اليمن من أرض عشرية إلى أرض خراجية . ولكنه أمتد ليشمل كامل النظام الجبائي للدولة . سواء ما يتعلق بفرض مقادير زائدة وإضافية فوق المقدار الشرعي المقرر للزكاة ، أو ما يرتبط بإضافة أعباء مالية وابتداع مسميات جديدة لها .

في ضوء ما تقدم من نقاش وتحليل ، فإنه صار بالإمكان تصنيف موقف الحسن الجلال الفكري والفقهي ، باعتباره الموقف الذي يعبر عن طبيعة الدور المعرفي للعالم المجتهد . والمتمثل هنا بالتصدي لكل اجتهاد وتأويل يمنح غطاء الشرعنه الفقهية للممارسات المؤسّسة للظلم والفقر ، ولخطاب التفسيق والتكفير في المجتمع .

و بالمقارنة مع مرحلة المقبلي والجلال . فإن مرحلة إبن الأمير (١٦٨٨ -١٧٦٩م) شهدت المزيد من التدهور في أوضاع المجتمع اليمني الاقتصادية والاجتماعية بفعل التنافس الشديد بين الأئمة على السلطة ، وما تبعه من حروب وفوضى . فضلاً عن تفشي الفساد وانتشار الظلم. والذي بلغ مستوى ما دفع بابن الأمير إلى أن يتساءل قائلاً :" وهل هناك من فرق بين هذه العهود وبين عهود الجاهلية .. فأنها انتهكت المحارم واتسع الخرق في المظالم ، فكل ظالم لا يقف على حد في ظلمه ، ولا يزال باب الزيادة مفتوحاً في حد الظلم ورسمه.."(٢٨)

ومما نكتشفه في كتابات ابن الأمير مؤشرات دالة على إدراكه للعلاقة الوثيقة بين انتشار الفقر والظلم الاقتصادي والاجتماعي ، وبين الآراء والأحكام الفقهية التي تعتمد عليها السلطة لتحصيل مواردها المالية .

ولقد تجسد ذلك حين أخضع ابن الأمير تلك الموارد لقراءة اجتهادية توصل من خلالها إلى أن " المكوس (الضرائب) قد ملئت بمظالمها .. وهي ما لا يعلم على جوازها دليل ولا يدعيه عالم ولا جاهل . (٢٩)

أما بالنسبة للزكاة فإنها تأخذ من الناس أكثر مما يشترطه الشرع وفيما يجب فيه ومما لا يجب من الأصناف .. " (٣٠)

وفي بحثه عن الوسائل التي تكرس الفقر في المجتمع ، وتشمل اضرارها مختلف فئاته وشرائحه الاجتماعية والمهنية . توقف إبن الأمير عند مسألة التلاعب في أوزان العملات وتغييرها باستمرار من قبل الحكام .

لقد وصف ابن الأمير تلك المسألة بأنها " من اعم البلايا .. وأن ضررها عام لأهل التجارات وأرباب الصناعات وذوي الفاقة والحاجات .. ، ، (٣١)

فليست السياسات المالية وحدها كانت محل تحليل ونقد من قبل ابن الأمير . إنما السياسات الإدارية هي الأخرى قد طالها النقد . وعلى وجه الخصوص سياسة تعيين القضاة. وفي ذلك يكتب ابن الأمير : " فإنه أطرد في هذه الإعصار أنه لا يولى إلا فدم جهول ، لا يعرف من قواعد الشريعة فروعاً من أصول .. أن الولاية لا يقلد بها إلا عارف بقواعد دين الإسلام ، عدل مطهر من الآثام . فإنه سبحانه – شرط العدالة في الشاهد ولو على أقل من درهم فكيف بمن يولى على الأموال والحرم .. " (٣٢)

و إن الملاحظ على نقد ابن الأمير لسياسة تعيين القضاة أنه أنطلق من ادراكه العميق لما يمكن أن يؤول بسببها الواقع الاجتماعي . بحكم ما لدى القضاة من الصنعة التي وظيفتها التعامل مع قضايا تتعلق بمصالح وحقوق الأفراد . وبحكم خطورة وأهميه الدور الذي يمارسه القاضي في المجتمع . سواءً دور الولاية العلمية ، أو الولاية على الأفراد تبعاً للحاجة التكليفية.

وانسجاماً مع تكوينه الفكري والمنهجي نجد ابن الأمير يتصدى لمشكلة اجتماعية – اقتصادية . تتمثل بقيام الدولة بتقسيم اجزاء من الأراضي ، وأحياناً قرى بأكملها وتحويل ما يختص بها من موارد الزكاة والجبايات والأعباء المالية لعدد من أفراد أسرة الإمام والوجاهات الاجتماعية . فضلاً عن المئات من أعضاء الجماعات العصبوية القبلية .

لقد وصف إبن الأمير تلك المشكلة في رسالته الموجهة إلى الإمام المنصور (١١٣٩هـ -١١٦١هـ) قائلاً :" الطامة العظمى والمصيبة في دين الله الكبرى هذه القطع التي هي من أعظم المنكرات وأشنع البدع قد عم البلاء بها وطم وفرقت البلاد بيوتاً وقرى بين الأعيان من آل الإمام .. وغيرهم من القبائل الطغام .. " (٣٣)

إن تصدي ابن الأمير ووقوفه بوجه المشكلة المعروضة أعلاه ، هو وقوف في وجه فعل لممارسة جماعية ، اكتسبت صفة عامة . ودفعت باتجاه تكريس الظلم وتمزيق البلاد ، وإضعاف روح التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع . وهنا يتجسد الدور السوسيو – معرفي للمفكر الذي يجد في الواقع الاجتماعي المدار الأكبر لحركته المعرفية ولدوره الاجتماعي .

ونخلص في المستوى الأول من التحليل إلى أن الآراء والانتقادات الخاصة بالمقبلي والجلال وإبن الأمير المومأ عنها وبصورة موجزة أعلاه . لم تكن مفصولة ، بل موصولة بالمجتمع . وبمحاولة تحريره من أشكال الفقر والظلم والفساد الواقع عليه . أي – بمحاولة إصلاحه وتحسين أوضاعه – ولقد كانوا في أراءهم تلك انما يحاولون إصلاح الفقه الإسلامي وتحويله من أداة سلبية إلى أداة إيجابية تخدم المجتمع . وتؤسس لسياسة اجتماعية تكرس العدل والمساواة ، وتوفر الحياة الكريمة للإنسان اليمني وفقاً لشروط وإمكانات المرحلة التاريخية .

و بعد أن قمنا بعرض وتحليل نماذج من أراء ومواقف المفكرين الرواد . ننتقل إلى المستوى الثاني من التحليل والتفسير . والمتمثل هنا بمحاولة قياس درجة تأثير المفكر المصلح في كل من الفضاءين الاجتماعي والثقافي ، والفضاء السياسي ، ورصد إمكان انتقال سؤال الإصلاح من سياق الفكر إلى نطاق الواقع .

بالعودة إلى اراء وأفكار الطلائع الأولى من المفكرين نجد أنها واجهت فضاء سياسياً مغلقاً أمامها . ولم يسمح لها النظام الأبوي التقليدي والذي يحتكر الفضاء السياسي في الانتشار . فضلاً عن منح تلك الآراء الشرعنة السياسية وتحويلها إلى واقع عملي . ذلك لأنها استهدفت مصادر وجوده المادي (السياسات الجبائية المالية) ، وشروط وقواعد نظرية الحكم التي يستمد منها شرعيته السياسية والفكرية .

وبخصوص الأطر المعرفية والاجتماعية من قضاة وعلماء وفقهاء وولاة . فإنه بحكم التكوين الفكري والمنهجي الذي يميز الكثير من منتسبي تلك الأطر والقائم على التعصب الفكري ، والنقل والتقليد للمذهب . فضلاً عن طبيعة المصالح والامتيازات التي جمعت قطاعاً واسعاً منها بالدولة . لذلك كله فإن تلك الأطر لم تكن مساندة للآراء الإصلاحية بشكل يقود إلى تكوين تيار فكري واجتماعي قوي وفاعل يتولى مهمة نشر وتداول تلك الآراء في الفضاء الثقافي والفضاء الاجتماعي .

كما أن تلك الاطر لم تكتف بموقفها السلبي من أراء المفكرين الرواد. ولكنها عملت بكل ما تملكه من سلطة سوسيو – ثقافية، على تحريض بقيه شرائح وفئات المجتمع الأخرى والتي يسيطر على معظمها الأمية والمعرفة الدينية الضعيفة ضد الفكر الإصلاحي ورواده. (٣٤)

إذاً في ظل هذه الوضعية الثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع آنذاك، فإن الفكر الاصلاحي في المرحلة الأولى (مرحلة النشأة) لم يتمكن من اختراق الحقل الثقافي والسياسي والاجتماعي وبالتالي من فرض وجوده كتيار وحركة .

من هنا يسجّل على فكر الرواد ضعف تأثيره في الفضاءين الثقافي والاجتماعي والفضاء السياسي. وعدم قدرة سؤال الاصلاح على الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع. ومع ذلك فهناك ما تركه هؤلاء الرواد ، كما أن هناك ايضاً ما يميز فكرهم .

لقد هيأ الرواد الأوائل (المقبلي – الجلال – ابن الأمير) الأرضية اللازمة لبناء فكر ينزع نحو الإصلاح . وأن ما يميّز ذلك الفكر طابعه القائم على النقد لآراء وممارسات كانت تمثل في ذلك الواقع الاجتماعي – التاريخي بمثابة مسلمات وحقائق ، ومطالبته بإصلاحها وتغييرها .

٢ - المرحلة الثانية (مرحلة التطور ١٧٦٩ -١٨٣٤م) :

تشغل المرحلة الثانية من تاريخ الفكر الاصلاحي في اليمن ما يعادل نصف قرن وتمتد من النصف الثاني للقرن الثامن عشر وحتى العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي . وترتبط برمز من رموز الفكر الإسلامي الحديث وهو الإمام محمد بن علي الشوكاني (١٧٦٩ -١٨٣٤م) . (٣٥) فما الديناميات والشروط الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي دفعت باتجاه ظهور وتبلور البعد الإصلاحي في فكر الشوكاني ؟ وما درجة تأثيره في الفضاءين الثقافي والاجتماعي ، والفضاء السياسي؟ وما مدى قدرة سؤال الإصلاح على الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع ؟

بالعودة إلى إنتاج الشوكاني الفكري نعثر على أربعة محددات ساهمت في تبلور البعد الإصلاحي في فكره ونوجزها في النقاط التالية : -

- تكوينه الفكري والمعرفي بمصادره المنهجية والمعرفية المتنوعة وثقافته الموسوعية. ناهيك عن ما تميز به من قدرات عقلية وملكات إبداعية قياساً بعلماء عصره .
- واقعه الاجتماعي والاقتصادي المأزوم والمتخلف حيث " الجهل قد استعلى على العلم وصار التقليد والتمذهب هو المعروف وغيره المنكر ". (٣٦) وحيث فساد الولاة والقضاة " من أعظم الأسباب الموجبة لذهاب البلاد والعباد ". (٣٧) وحيث الحروب والصراعات التي بسببها يكتب الشوكاني : " كم من بحار دم أريقت ومن نفوس أزهقت ومن أموال أبيحت ومن قرى ومدائن طاحت ". (٣٨)
- فكر الرواد (المقبلي – الجلال – ابن الأمير) .

- تجارب ومواقف المفكرين الرواد .

لا شك بأن المحدِّدات والعوامل المومأ عنها أعلاه، ستتيح لنا إمكانية تحديد وتحليل طبيعة الممارسات الفكرية والعملية للشوكاني، ورصد انعكاساتها على مسألة رئيسية وأساسيه تتمثل في كيفية إكساب أفكار الإصلاح وزن وتأثير فكري واجتماعي، وتحويلها إلى واقع عملي.

في هذا الإطار هناك ثلاثة مواقف في حياة الشوكاني الفكرية والعملية تجسّد مدى حرصه على إكساب افكاره وزن وتأثير فكري واجتماعي وتحويلها إلى واقع عملي .

يتمثل الموقف الأول بموافقة الشوكاني على طلب الإمام بتعيينه في وظيفه قاضي القضاة . (٣٩) فهذا المنصب في نظره سيوفر له الحماية من اعتداءات المتعصبين والمقلدين وانصارهم. " وإن من كان له من أهل العلم نصيب من دولة كالقضاة فإن الواحد منهم يعدل عند العامة الفاً من أهل العلم الذين لا مناصب لهم ولا دولة ".(٤٠)

ومن خلال تجربته الأولى قبل الالتحاق في العمل مع الدولة ، ومن خلال تجارب المفكرين الرواد (المقبلي – الجلال – ابن الأمير) ، توّصل الشوكاني إلى أن الفكر لكي يتحول إلى فعل يحتاج إلى قوة تدعمه وتحققه على أرض الواقع . تتمثل في الحكام أو السلطة " وليس بعالم مستضعف لم يكن بيده إلا أقلامه وحبره ". (٤١)

في حين يرتبط الموقف الثاني بقيام الشوكاني عقب توليه منصب قاضي القضاة ، بعملية تأصيل فكري وشرعي لمسألة اتصال العلماء بالحكام ، والعمل معهم بأجر مالي. وكان الهدف منها تكوين تيار سوسيو – فكري ، يتولى مهمة القضاء على الفساد والظلم المستشري في المجتمع والدولة ، عن طريق تقلد هؤلاء العلماء لمناصب القضاء والإدارة ، بدلاً عن العلماء المقلدين الفاسدين . والذي يصفهم " بأهل الجهل وأهل المباشرة للمظالم ". (٤٢)

كما يقوم ذلك التيار بعملية اختراق للحقل الثقافي والاجتماعي والتصدي لتيار التقليد والتعصب المذهبي وإكساب اراء وأفكار الإصلاح وزن وتأثير اجتماعي وفكري .

أما بالنسبة للموقف الثالث فإنه يتحَّدد بمحاولات الشوكاني المتكررة لإقناع الحكام من الأئمة بمنح الأفكار والآراء الإصلاحية الشرعنة السياسية وتحويلها إلى فعل وواقع.(٣٤)

وبموازاة المواقف الثلاثة هناك مشروع الشوكاني الفكري لإصلاح الفكر والمجتمع والدولة . والذي يتوزع على كامل نتاجه الفكري . وبما أن الحيز المتاح لهذه الدراسة لا يتسع للخوض في تفاصيله ، وكونه لا يقع ضمن أهدافها ، لذلك سنكتفي بتحديد أبرز معالمه وعلى النحو التالي : -

- مشروع إصلاح الفكر الإسلامي ، وفي المقدمة منه الفقه الإسلامي عن طريق إصلاح المنهج الرئيس للاجتهاد (إصلاح القواعد الاصولية) . فضلاً عن تحديد الوسائل والأساليب الكفيلة بإعادة تفعيل دور العقل والتفكير العقلاني والخروج من دائرة التقليد والجمود الفكري . (٤٤)
- مشروع إصلاح النظام التعليمي . ووضع نظام تعليمي مبتكر خروجاً عن كل ما هو سائد من نظم واساليب للتدريس في عهده . (٤٥)
- مشروع إصلاح السياسات الجبائية والمالية والإدارية للدولة . (٤٦)

تكشف لنا ممارسات الشوكاني الفكرية والعملية والمشار إليها أعلاه ، عن محاولته الانتقال بخطاب الإصلاح وبلورته في صورة تيار وحركة وفعلين ثقافي واجتماعي .

كما تبين لنا عن امتلاكه لمشروع لإصلاح الفكر والدولة والمجتمع . ولكن الأسئلة التي تظل قائمة ومطروحة وبحاجة إلى مناقشة ومقاربة هي : ما درجة تأثير تلك الآراء والأفكار في الفضاءين الثقافي والاجتماعي والفضاء السياسي ؟ وما مدى قدرة سؤال الإصلاح على الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع ؟

فالملاحظ عليه من الواقع الاجتماعي - التاريخي للمجتمع اليمني في عهد الشوكاني أنه واجه مجتمعاً تسيطر عليه المعرفة الدينية الضعيفة (الجهل) ، وضعف الوعي العام ، والأمية الأبجدية مستفحلة عند معظم أفراده .

إن مجتمعاً بهذه الخاصية السوسيو – ثقافية لم يكن ليسمح بوجود تبادلات بين الفكر والمجتمع. كما أن هذا الأخير ليس بمقدوره أن يعبر عن صلاحية الآراء والأفكار الإصلاحية. فضلاً عن تأثره بها ، وتفاعله معها ، ومنحها الشرعنة الاجتماعية .

وعلى الرغم من قيام الشوكاني بعملية تأصيل فكري وفقهي لمسألة اتصال العلماء بالحكام بهدف تكون تيار وقوة سوسيو – فكرية ، تعمل على مساندة مشروعه للإصلاح . إلا أن تلك الأطر المعرفية والاجتماعية ، وهنا المفارقة كانت قد خذلت الشوكاني وتصدّت لمشروعه وأراءه وأفكاره في الإصلاح . وهو ما دفعه إلى أن يتساءل قائلاً : " ليس العجب من له حظاً في المظالم ونصيب من المكس (الضرائب) وقسط من السحت . ولكن العجب من جماعة لهم حظ من العلم ونصيب من الورع صاروا ينكروا من الأمر ما يعلموا أنه مخالف لقطعيات الشريعة حتى أعتقد من لا حقيقية لديه من العامة ، ومن يلتحق بهم ، ومن أصحاب الدولة أني أرشدت إلى خطأ وأمرت بمنكر .. " (٤٧)

وحتى عندما أستطاع الشوكاني التأثير على الإمام المنصور بن المهدي عباس (١١٥١هـ - ١٢٢٤هـ) وأقنعه بتبني مشروع للإصلاح ، ومنحه الشرعنة السياسية ، وتحويله إلى واقع في صورة مرسوم عرف بـ "المرسوم المنصوري" . سنلاحظ أنه وبسبب هذا المرسوم " قامت شياطين المقلدة وفراعين البدوان وخونة الوزراء في وجه هذا الأمر فتوقف ولم ينفذه من يقدر على تنفيذه ممن له رغبة فيه".(٤٨)

فتحديد الشوكاني للقوى الاجتماعية والفكرية التي تمكنت من عرقلة مشروعه للإصلاح (فراعين البدوان ، شياطين المقلدة ، خونة الوزراء). يدفعنا إلى الاستنتاج بأن تلك القوى قد وجدت ذواتها ومصالحها في حيز الفكر والفقه المنتج لمظاهر الجمود والتخلف . وليس في حيز الفكر والفقه الهادف إلى تحرير الإنسان اليمني من الفقر والظلم والجهل والفساد.

كما أن ذلك التحديد يعبّر عن هيمنة واضحة لتيار التقليد والتعصّب المذهبي ، وللنخب العصبوية القبلية كقوة اجتماعية وفكرية على الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية في مرحلة الشوكاني .

نخلص من التحليلات والمعطيات السابقة إلى أن تأثير المفكر الشوكاني في كل من الفضاءين الثقافي والاجتماعي والفضاء السياسي قد اتسم بالضعف ، وعدم القدرة على تحويل خطاب الإصلاح في صورة تيار وحركة . سواء بالمفهوم السوسيولوجي للتيار والحركة أو بالمفهوم الثقافي . فضلاً عن عدم قدرة سؤال الإصلاح على الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع في صورة فعلين ثقافي واجتماعي .

ومقارنة بالمرحلة الأولى فإن المرحلة الثانية كانت قد شهدت جوانب من التطوّر الحاصلة في الفكر الإصلاحي . والمتمثلة في عملية الانتقال بآراء المصلحين الرواد من كونها اراء ، وبلورتها في صورة مشروع للإصلاح يشمل الفكر والمجتمع والدولة .

وبوفاة الشوكاني في عام ١٨٣٤م نؤرخ لنهاية المرحلة الثانية من تاريخ الفكر الإصلاحي في اليمن . ولقد شهدت سنة وفاته بداية دخول المجتمع اليمني مرحلة فراغ سياسي وصراع سياسي في آن واحد . بسبب كثرة المتنافسين والمتصارعين على منصب الإمامة . أنتجت بدورها دورات من العنف والحروب والفوضى الاجتماعية لينتهي العقد الثالث باحتلال بريطانيا لمدينة عدن ١٨٣٩م ، ويتوج العقد الرابع بعودة الأتراك لاحتلال شمال اليمن عام ١٨٤٧م (٤٩)

من هنا شهد المجتمع اليمني مرحلة مختلفة من الصراع السياسي أبرز ملامحها إنخراط اليمنيين في القتال ضد الاحتلالين البريطاني والعثماني بهدف التحرير والاستقلال .

ولقد كان المؤمل بعد تحقيق الاستقلال والتحرّر من الاحتلال التركي عام ١٩١٨م أن يشرع اليمنيون في تجاوز واقع التخلف والتفاعل مع حركة التحولات الحضارية المتسارعة من حولهم . ولكن - ما حصل في

الواقع – كان عبارة عن عملية انتاج وإعادة انتاج لأوضاع ومشكلات الماضي القريب . حيث استقبل اليمنيون العقد الثاني من القرن العشرين في صورة حروب داخلية وحملات عسكرية (حرب المقاطرة ١٩٢٢م) و (حرب الزرانيق ١٩٢٦م) . والابقاء على ذات السياسات الجبائية والمالية التقليدية . وفي ظل غياب أي آثر إيجابي ولو محدود لصالح تجديد بنية المجتمع اليمني .

٣ - المرحلة الثالثة (مرحلة التحوّل ١٩٣٢ -١٩٦٢م) :

كما دفعت مظاهر التخلّف والفوضى والحروب المفكرين المصلحين الرواد نحو التفكير والمطالبة بالإصلاح . فقد دفعت الأوضاع ذاتها ولكن – في ثلاثينات القرن العشرين – النخب الفكرية النوعية نحو البحث في عوامل التخلف الشامل والتأخر التاريخي التي سيطرت على مجتمعهم . (٥٠)

ولقد كانوا بممارستهم الفكرية تلك إنما يؤسسون لمرحلة جديدة ولكنها ملتحمة بالمرحلتين الأولى والثانية من تاريخ الفكر الإصلاحي الاجتماعي والسياسي في اليمن .

ويعد الأثر الفكري للمفكر محمد علي لقمان (١٨٩٧ -١٩٦٩م) (٥١) "بماذا تقدّم الغربيون ؟ " الصادر عام ١٩٣٢م ، باكورة الكتابات الفكرية التي ظهرت في النصف الأول من عقد الثلاثينات . وانشغلت بأسئلة الإصلاح والنهضة : سؤال الغرب والشرق ، سؤال التقدم والتأخر .

ولقد حاول لقمان من خلال عمله الفكري ، البحث في أسباب نهضة أوروبا ليتخذ منها دليلاً يستند إليه ، ويستشهد به ، في تحديد أسباب الضعف والتخلف لدى المسلمين وبشمل اليمنيين .

و اتصالاً بما سبق فقد توصل لقمان إلى أن نهضة أوروبا ترتكز على خلفية تعطي الأولوية لقيم ومبادئ العمل والعلم والعقل والإنتاجية ، وبناء حياة اجتماعية تقوم على التضامن والاتحاد " . (٥٢)

كما أستنتج لقمان بعد تحليله لواقع المسلمين مدى حاجتهم أي – المسلمين – لتلك القيم والمبادئ لإصلاح أوضاعهم وتحقيق نهضتهم .

ولقد حاول لقمان قراءة تخلف مجتمعه اليمني في مرآءة تقدم الآخر الغربي . ولقد تعاطى مع هذا الأخير في إطار الاستفادة مما لديه من أساليب التطور الحضاري والتغير الاجتماعي . مع إذكاء القيم الروحية العربية الإسلامية التي كانت أساساً لتقدم المسلمين في الماضي .

ويعد العلم والتعليم من المرتكزات الرئيسية في رؤية لقمان للإصلاح والنهضة. وفي ذلك يكتب : " لا يوجد طريقة أجدى وأحمد من تعلم الناشئة والبنات بنشر الثقافة الإسلامية وبث العلم وتشجيعه والبذل بسخاء لعمارة المدارس والمعاهد العلمية وإرسال البعثات إلى أوروبا للتخرج من كلياتها .. " (٥٣)

إن كتاب لقمان " بماذا تقدم الغرب ؟ " أثار قضايا النهضة ووضع أسئلتها على بساط البحث . محاولاً من خلاله توجيه رسالة إلى ابناء مجتمعه لدراسة أسباب النهضة والتمعن في عواملها .

إلى جانب لقمان هناك الأثر الفكري للمفكر حسن أحمد الدعيس (١٨٨٦ -١٩٤٨م) "حوار مع سائح هندي" وهو من الأعمال الفكرية المرتبطة بالنصف الأول من عقد الثلاثينات.

ولقد شكلت الهزيمتين العسكريتين التي تعرّض لها الإمام يحيى بن حميد الدين (ت - ١٩٤٨م) من قبل بريطانيا والسعودية . وما نتج عنها من احتلال لأراضي يمنية عام ١٩٣٤م فرصة سانحه للدعيس ليتخذ من البحث في أسباب الهزيمة ، مدخلاً للبحث في أسباب تخلف المجتمع اليمني . وتقديم رؤيته للإصلاح والتغير الاجتماعي على لسان السائح الهندي .

في سياق تحديده للأسباب التي تقف وراء سيطرة مظاهر الجمود والتخلّف على واقع المجتمع اليمني أرجع الدعيس ذلك إلى عوامل اجتماعيه واقتصادية منها : تعدد العصبيات ، كثرة مدعي الملك (الإمامة) ، قلة المال لدفع تلك النزعات . (٥٤)

ويستبعد الدعيس إمكان تحقيق اليمنيين لأي تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي، في ظل استمرار حضور العوامل الأنفة الذكر في الواقع المجتمعي اليمني . ونجده يربط مسألة إصلاح وتغيير الواقع اليمني بزوال عاملي التنافس على الإمامة واستفحال العصبيات . حيث يخاطب ابناء مجتمعه بالقول : " فإذا قرّرتم إزالة التنافس على الملك والقضاء على العصبيات حققّتم ما ترجونه من التقدم المادي والمعنوي .. " (٥٥)

وبخصوص الوسائل الموّصلة للإصلاح والتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي . فإنها وفقاً لرؤية الدعيس تتمثل بوسيلتين الأولى : " اكتساب المعارف الحيوية التي يقوم عليها نظام الحياة الاستقلالية التي تطرد الجهل والفقر والسقم والجمود والفساد وتنتج العظمة على مختلف اعتباراتها " (٥٦) ، والثانية : " بناء الحياة الاجتماعية على التضامن والاتحاد ووحدة الشعور . وأن يتمتع كل فرد بالحرية الاجتماعية لا الشخصية والمساواة في الحقوق المادية والمعنوية . والتفاضل في الصفات والأعمال بالنفع العام".(٧٥)

و نخلص من كل ما تقدّم إلى أن الدعيس قدم رؤية للإصلاح والتغيير متفاعلة مع حركة التحولات الحضارية الحديثة . توّخى من خلالها بناء مجتمع يمني حديث غير تقليدي تتحقق فيه المساواة والعدالة لجميع أفراده .

وبفعل مجموعة من المتغيّرات الاجتماعية والثقافية شهدت الفترة الممتدة من (١٩٣٨ -١٩٤٨م) تحولاً في خطاب الفكر الإصلاحي في اليمن . حيث انتقل الخطاب من خطاب ثقافي إصلاحي يتمحور في الفكر والثقافة إلى خطاب سياسي إصلاحي وبرامج سياسية عملية.(٥٨)

ولقد ترافق ذلك التحوّل في الخطاب الإصلاحي مع انتقال في أدوار المفكرين المصلحين والمثقفين المستنيرين . حيث ظهروا في أدوار جديدة غير ذلك الدور الثقافي الذي عرفوا به سابقاً . ونعني بهذا الدور السياسي والتاريخي . (٥٩)

و في هذا الإطار تشكل سلسلة مقالات المفكر أحمد بن عبدالوهاب الوريث التي حملت عنوان " في سبيل الإصلاح" جانب من جوانب التحوّل الذي طال الخطاب الإصلاحي . حيث تحولت قضية الإصلاح في هذه المقالات العشر المنشورة في مجلة الحكمة (١٩٣٨ -١٩٤١م) من قضية فكرية نظرية خالصة إلى مسألة سياسية أو دعوة سياسية . (٦٠)

كما مثل ظهور الوثيقة النظرية "الميثاق الوطني المقدس" الصادرة عام ١٩٤٨م التجسّيد الفعلي لعملية التحول في الخطاب الإصلاحي، وفي أدوار مؤسسي ومؤلفي تلك الوثيقة الهامة. فالميثاق بخلفيته الفكرية وما تضمّنه من مفردات ومفاهيم وإحالات غير مألوفة في المأثور الفكري السياسي اليمني، والزيدي الهادوي على وجه الخصوص مثل:" الدستور، الانتخابات، فصل السلطات، الحكم النيابي، حرية الرأي، حرية التعبير، المساواة المطلقة "(٦١) جسّد أول محاولة فكرية نظرية لنزع غطاء الشرّعية عن الأسّس الفكرية لنظرية الحكم في المذهب الزيدي الهادوي . وأتبعها بثورة عام ١٩٤٨م . الثورة الدستورية التي جسدت المشروع العملي للميثاق الوطني ولكن – فشل الثورة الدستورية – قد حال دون تطبيقه على أرض الواقع .

لقد كان من نتائج فشل ثورة ١٩٤٨م أن دخل المفكر المصلح والمستنير في مرحلة مراجعة لخطابه الإصلاحي والتنويري . وأسفرت عن حصول نقلة نوعيه في مضامين وأبعاد ذلك الخطاب ومن أهمها :

- الانتقال من مرحله الدعوة لإقامة حكم إمامي مقيد بدستور " الإمامة الدستورية" كما دعت اليه الوثيقة النظرية " الميثاق" إلى مرحلة الدعوة لتأسيس نظام جمهوري "الجمهورية" في شمال اليمن . (٦٢)
- الانتقال من مرحلة الدعوة والمطالبة بتأسيس حكم ذاتي لعدن وحضرموت واتحاد فيدرالي لمحميات وسلطنات الجنوب إلى مرحلة الدعوة والمطالبة بالتحرّر من الاستعمار البريطاني وإعلان الاستقلال وذلك في جنوب اليمن . (٦٣)

و في ضوء ما تقدّم فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما الديناميات والشروط التي دفعت باتجاه نشأة وتبلور هذا التحوّل النوّعي في الخطاب الإصلاحي على مستوى المفاهيم والرؤى والتوّجهات ؟

و من خلال قراءة وتحليل واقع المجتمع اليمني والمعطيات الخارجية المحيطة به والمؤثرة عليه وذلك في عقد الخمسينيات من القرن العشرين . فإنها وفي مجملها تفصح عن وقوف ثلاثة شروط تضافرت جميعها في صناعة ذلك التحوّل النوعي الذي طرأ على خطاب الإصلاح والتنوير .

ويعد الشرط الاجتماعي أحد هذه الشروط والمرتبط بأوضاع المجتمع اليمني في شمال اليمن والتي وصلت إلى درجة الانسداد والأزمة على كل المستويات والصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. بحيث أصبح تجاوزها بحاجة إلى عملية تغيير جذري شامل. وخاصة بعد فشل سؤال الإصلاح والتغيير في الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع واستنفاذ جميع المطالبات بالإصلاح .

بينما يتمّثل الشرط الثاني بالشرط الفكري والمتعلق بتأثير الفكر السياسي الحديث والمعاصر باتجاهاته المختلفة (قومي ، ليبرالي ، اشتراكي)، وفضلاً عن تجارب الحداثة والتحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي على النطاق الإنساني .

في حين يرتبط الشرط الثالث بالمعطى الخارجي والمتصّل بحركة التحوّلات السياسية العملية التي شهدها المجتمع العربي في عقد الخمسينيات . ومنها التجارب الجمهورية في كل من مصر والعراق .

ولأن المفكر المصلح والمثقف المستنير على وعي وإدراك عميقين ، وخاصة بعد (فشل الثورة الدستورية عام ١٩٤٨م) ، بأن التغيير بحاجة إلى تهيئة وإعداد فكري ونظري، وعملية تأسيس وتأصيل ثقافي في الواقع الاجتماعي .

لذلك شهد عقد الخمسينيات ظهور كتابات فكرية لعدد من النخب الفكرية اليمنية اضطلعت بمهمه الكتابة والتنظير حول الحكم الجمهوري ، ومحاولة نشر مبادئه ومفاهيمه في الفضاء الثقافي والفضاء الاجتماعي . (٦٤)

وفي خضم انشغال تلك النخب الفكرية بسؤال التغيير والإعداد والتهيئة له فكرياً واجتماعياً . تفاجأ تلك النخب بقيام ثورة الضباط الأحرار في ٢٦/سبتمبر/١٩٦٢م . وبسقوط النظام الإمامي وإعلان قيام النظام الجمهوري في شمال اليمن . (٦٥) والذي بقيامه نؤرخ لنهاية المرحلة الثالثة من تاريخ الفكر الإصلاحي الاجتماعي والسياسي في اليمن .

و بعد هذا العرض والتحليل الذي توخينا من خلاله الكشف عن سؤال الإصلاح والموقع الذي يحتله في النتاج الفكري لمفكري المرحلة الثالثة . نخلص إلى أن المفكر المصلح والمستنير قد تمكن خلال ثلاثة عقود (١٩٣٢ -١٩٦٢م) من صياغة وتطوير خطاب فكري مناهض لتصوّرات ومفاهيم الخطاب التقليدي والمقاوم لكل ما هو تجديدي – حداثي . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق والذي يقوم عليه هذا

البحث وهو : ما درجة تأثير المفكر المصلح في الفضاءين الثقافي والاجتماعي والفضاء السياسي ؟ وما مدى قدرة سؤال الإصلاح والتغيير على الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع ؟

و إن الملاحظ على المفكر المصلح والمستنير في المرحلة الثالثة مقارنه بالمرحلتين الأولى والثانية . أنه قد استفاد من وجود وسائط ثقافية حديثة ما بين صحف (الإيمان ، صوت اليمن) ، ومجلات (الحكمة اليمانية – التهذيب) . كما حظى بمساندة وتفاعل الأطر الثقافية والاجتماعية ذات التوجه الإصلاحي الحداثي. إلى جانب الهامش الديمقراطي الذي تميزّت به مدينة عدن والحركة الثقافية فيها . هذا كله وفي مجموعة ساعده على نشر أفكاره الإصلاحية والتنويرية في الفضاءين الثقافي والاجتماعي والانتقال بها لاحقاً في صورة تيار وحركة .

وبمقابل ذلك واجه المفكر المصلح والمستنير فضاءً سياسياً محتكراً ومسيطراً عليه من قبل نظام أبوي تقليدي مقاوم لأفكار الإصلاح والتغيير . ومن أبرز سماته تخوين وتكفير الرأي والفكر المغاير والمختلف مع خطابه التقليدي . (٦٦) وهذا ما أنعكس بدوره على حركة المفكر في الفضاءين الثقافي والاجتماعي . مما جعلها محدودة بداية (١٩٣٨ -١٩٤١م) ، وخاضعة للحصار والقمع لاحقاً (١٩٤٢ -١٩٦٢م).(٦٧)

إلى جانب الأمية المستفحلة بين أفراد المجتمع اليمني . وحالة ضعف الوعي الاجتماعي والسياسي العام . اصطدم المفكر المصلح بالموروث المذهبي وخصوصاً الزيدي الهادوي .

ومن آثار هذا الموروث أنه يشكل مرجعية لدى الفرد في تفسير الأحداث والأفكار ويعطي معنى لسلوكياته ومواقفه وعلاقاته بحكم الروابط التي تجمعه بالنظام السياسي والاجتماعي القائم . (٦٨) وهي روابط تاريخية عميقة جمعت نظام الإمامة بالقبائل الشمالية الشرقية في صورة وحدة تاريخيه امتدت لأكثر من ألف ومائتين عام.(٦٩)

إذاً في ضوء الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية التي أحاطت بالمفكر المصلح والمستنير . فإن درجة تأثيره في الفضاءين الثقافي والاجتماعي، والفضاء السياسي قد اتسمت بالمحدودية . ولقد طالت بدرجة رئيسية الأطر الثقافية والاجتماعية ذات التوجه التنويري الحداثي . وفي ظل تعثر عملية الانتقال بسؤال الإصلاح من سياق الفكر إلى نطاق الواقع .

وإن الاستنتاج أعلاه لا يطال الأدوار الفكرية والاجتماعية والتاريخية للمفكرين المصلحين . والتي حاولوا من خلالها إصلاح وتغيير واقع مجتمعهم عبر استثمارهم وتوظيفهم للسلطات الثلاث : سلطة المعرفة ، وسلطة الاعتراض والنقد ، وصولاً إلى سلطة التغيير والثورة .

كما أنه لا يشمل الأبعاد التجديدية لآرائهم وأفكارهم ومشاريعهم في الإصلاح والتغيير، والتي حال الفضاء الثقافي والاجتماعي ، والفضاء السياسي المقاوم ، دون أن تنتقل في صورة تيار فاعل ومهيمن وفعل ثقافي وفعل اجتماعي .

ثالثاً : سؤال الإصلاح والتحديث في الواقع اليمني الراهن :

لقد شكلت مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة الوطنية فرصة تاريخية استثنائية للانتقال بسؤال الإصلاح والتحديث من سياق الفكر إلى نطاق الواقع . وشهد المجتمع اليمني خلال الخمسة العقود الماضية (١٩٦٢ -٢٠١٢م) جملة من المتغيرّات التحديثية والتي كان الهدف منها تجاوز واقع التخلف الموروث والتأخر التاريخي ، ومحاولة تكوين وعي اجتماعي حديث يسهم في تدعيم عمليات التغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي والسياسي والاقتصادي .

من هنا فإنه وبالنظر إلى حجم ومستوى المتغيرّات التحديثية التي شهدها المجتمع اليمني طوال العقود الخمسة الماضية . فإن الاسئلة التي تثار في هذا السياق هي : هل ما زال سؤال الإصلاح والتحديث مطلباً ملحاً بالنسبة إلى الواقع المجتمعي اليمني الراهن ؟ وهل في أوضاع المجتمع اليمني اليوم ما يدعوا إلى التفكير بالإصلاح والتحديث ؟

لتحديد مدى حاجة الواقع اليمني الراهن للإصلاح والتحديث ، ولمعرفة أهمية حضور سؤال الإصلاح من عدمه . فإن ذلك يتطلب منا تقديم قراءة وصفية – تحليلية نقدية لذلك الواقع . وفي هذا السياق نلاحظ أن ٥٤٪ من السكان في اليمن البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة يعانون من الأمية الأبجدية . أي حوالي ١٤ مليون نسمة .(٧٠) ويضاف سنوياً إلى صفوف الملتحقين بالأمية ٢٥٠ ألف شخص . وذلك بسبب تفشي ظاهرة التهّرب من التعليم الأساسي ، وقلة الدعم الخاص ببرامج تطوير قدرات المتخرجين من صفوف محو الأمية . (٧١)

غير أن أخطر مشكلات المجتمع اليمني تتمثل في تردي نوعية التعليم بأطواره المختلفة (اساسي – ثانوي – مهني – فني – جامعي) . ففي دراسات رصينة تناولت واقع التعليم في اليمن وصفته بالمتخلف جداً على مستوى السياسات والمناهج وأساليب التعليم ووضع المعلمين ، وبالفاشل على صعيد الاداء الإداري . (٧٢)

وإذا كان حال التعليم المدني الحديث في اليمن بناءً على نتائج تلك الدراسات لا يشجع على تحديث العقل ، ولا يقود إلى تنمية انسانية ، ولكنه ينتج ثقافة الفقر .(٧٣) فإن التعليم الديني التقليدي المنتشر عن طريق المعاهد والمراكز الأهلية والجامعات الدينية الخاصة ، هو الآخر ولايزال يكرس لأهم وأخطر القضايا التي تصدى لها الفكر الإصلاحي في اليمن وهي : التعصب المذهبي والتعصب الفكري ومعاداة العقل والتفكير العقلاني . (٧٤)

ويقع اليمن دون خط الفقر المعرفي ليس في مجال البحث العلمي والنشر . بل في مدى انتشار الحاسوب وا ستخدام الإنترنت . أما فيما يرتبط بمؤشرات رأس المال المعرفي فإن اليمن يحتل المرتبة العشرين من بين ٢٢ دولة عربية . (٧٥)

ويعد المجتمع اليمني واحداً من أفقر المجتمعات الانسانية . حيث تقدر نسبة الفقر بحوالي ٤٢.٨٪ . ويعيش تحت خط الفقر أي – تحت مستوى الاحتياجات الأساسية - ٤١.٧٪ من الأسر . (٧٦)

ويعاني ١٠ ملايين و٥٠٠ ألف يمني من انعدام الأمن الغذائي . كما أن هناك مليون طفل دون الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد . وبالنسبة للخدمات الأساسية . فإن خدمات الرعاية الصحية لاتصل إلا إلى ٨ مليون و ٦٠٠ ألف شخص من مجموع سكان اليمن البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة . وهناك ١٣ مليون يمني لا يستطيعون الحصول على المياه من مصادر نظيفة.(٧٧)

و إذا كان ممكن التقّدم أو التخلّف هو في الإنسان وتمكينه وبناء قدراته فإن الإنسان اليمني في ضوء المؤشرات والمعطيات أعلاه ، لا يزال يعاني من ضعف التمكين وبناء القدرات . ولا يزال يراوح بين مستوى تأمين حاجاته الأساسية ، وبين تحريره من الفقر والأمية والمرض .

و في سياق رصد عملية التحول الثقافي، أي - رصد التحولات في الوعي والقيم والممارسات السلوكية - فإن المؤشر يظل في حالة نمو مضطرد لصالح الوعي التقليدي القبلي. وما يرتبط به من خيارات سلوكية وممارسات اجتماعية تتجسد في اشكال الصراع والعنف والتعصب القبلي. وفي ظل خصائص هكذا وعي شهدت اليمن خلال الأربعة العقود الماضية ما يقرب من ٤٥٠ حرباً قبلية.(٧٨)

كما أن المؤشر يظل في حالة نمو لصالح الوعي الأصولي ذو الرؤية المقاومة للتحديث . وفي ظل استمرار الحضور التاريخي لثقافة التكفير وتراجع وضعف ثقافة التنوير والتحديث . (٧٩)

وعلى الرغم من انتشار مظاهر التحديث السياسي والمؤسسي . إلا أن العصبية القبلية والمناطقية كمحدّدات وموجهّات وعي ، لا زالت تهيمن على المجتمع اليمني ومؤسساته السياسية والثقافية والإدارية ومنظماته المدنية . ويترافق ذلك مع الظهور المتنامي للكيانات المسلحة بأشكالها المذهبية والسياسية. في ظل الحضور الضعيف للدولة الفاشلة. وهو ما ينذر عن بداية دخول المجتمع اليمني دائرة الفوضى المدمّرة للكيان الاجتماعي والسياسي. (٨٠)

وما كان لذلك الوعي التقليدي العصبوي الأصولي وتلك الكيانات المسلحة في أشكال ما قبل الدولة أن تظهر وتهيمن ، لولا تعثر وفشل سياسات وبرامج التحديث والتنمية ، وعدم قدرتها على النفاذ إلى أعماق البنية الاجتماعية التقليدية العصبوية وإحداث التغيير الثقافي في منظومة القيم والممارسات السلوكية المنبثقة

منهـا . ناهيـك عـن سـيطرة الرمـوز المشـيخية الإرسـتقراطية القبليـة علـى معظـم مفاصـل الدولـة بعـد مرحلـة الاسـتقلال وسـقوط النظـام الإمـامي . وتعـاظم دورهـا السياسـي علـى حسـاب دور الدولـة . ومـا نـتج عنـه مـن سـحب ثقافة المشيخة وتعمقها في مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع.(٨١)

في ظـل محـدّدات وموّجهـات مثـل هـذه الثقافـة التقليديـة العصـبوية المهيمنـة فإنـه مـن الصـعوبة بمكـان أن تأخـذ مفـاهيم وممارسـات مثـل : الأداء والإنجـاز ، التنـافس الخـلاق، الرأسمـال المعـرفي ، المواطنـة المتسـاوية وتكـافؤ الفرص ، والعدالة الاجتماعية والتوزيعية، طريقها نحو الواقع وتتحول إلى فعل ثقافي وفعل اجتماعي .

و مـن التحليـلات والمعطيـات السـابقة نخلـص إلى أننـا أمـام مجتمـع متخلـف وتقليـدي بنـاءً علـى عمليـة الـربط بـين التخلـف والمجتمـع التقليـدي وفقـاً للمحكـات الاجتماعيـة للتخلـف . (٨٢) وأن راهـن المجتمـع الـيمني المتخلـف والتقليـدي هـو سـبب بقـاء الماضـي وإعـادة إنتـاج قضـاياه وصـراعاته . وهـي في الأسـاس قضـايا ومشـكلات البنيـة الاجتماعية التقليدية والعصبوية .

كمـا نخلـص أيضـاً إلى أننـا أمـام مجتمـع يواجـه أزمـة مرّكبـه : إنهـا أزمـة تغـير اجتمـاعي وتغـير ثقـافي واقتصـادي وسياسي . وأزمة بحث عن مشروع تطور ونماء .

مـن هنـا فـإن الواقـع اليمني الـراهن بكـل قضـاياه ومظـاهره ومشـكلاته بحاجـة قصـوى إلى الاصـلاح والتحـديث . وبـات سـؤال الإصـلاح والتحـديث يمثّـل ضـرورة معرفيـة واجتماعيـة غـير قابلـة للإرجـاء أو التـأخير . وذلـك لتجـاوز أوضاع التخلف وإخراج المجتمع من أزمته الراهنة وتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب.

خاتمة واستنتاجات :

شـهد الفكـر الإصـلاحي في الـيمن خـلال مسـاره التـاريخي جوانـب مـن ديناميـة التطـوّر علـى مسـتوى المفـاهيم والآراء والـبرامج والمشـاريع . وبالمقابـل تراوحـت درجـة تـأثير المفكـر المصـلح والمثقـف المسـتنير بـين الضـعف والمحدوديـة . بالإضـافة إلى عـدم قـدرة خطـاب الإصـلاح والتغـيير علـى الانتقـال مـن سـياق الفكـر إلى نطـاق الواقـع في صـورة فعلـيين ثقافيـاً واجتماعيـاً . وذلـك بفعـل هيمنـة القـوى التقليديـة الفكريـة والعصـبوية علـى الحيـاة الفكريـة والاجتماعيـة والسياسـية ، وضـعف وهشاشـة قـوى الإصـلاح والتنـوير والتحـديث ، وعـدم قـدرتها علـى التبلـوّر في صـورة قـوة اجتماعيـة وفكريـة لهـا وزن وتـأثير فكـري واجتمـاعي . نظـراً لوجـود فضـاء ثقـافي وفضـاء اجتمـاعي يعـاني المشـكلات والأزمـات مثـل الأميـة وضـعف الـوعي العـام وسـيطرة التمـثلات الاجتماعيـة والمـوروث المـذهبي . بالتـالي لم يمـنح ذلـك الفضـاء أفكـار الإصـلاح والتنـوير الشـرعنة الاجتماعيـة والشـرعنة الثقافيـة . فضـلاً عـن وجـود فضـاء سياسـي مقـاوم . وبفضـله لم تكتسـب الأفكـار الإصـلاحية الشـرعنة السياسـية وتتحـوّل إلى واقع.

ولقد شكّلت مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة الوطنية فرصة تاريخية استثنائية للانتقال بخطاب الإصلاح والتحديث من سياق الفكر إلى نطاق الواقع ، ولبلورة تيار للإصلاح والتحديث في صورة تيار سوسيو – فكري مهيمن وذو تأثير على التوجهات الفردية والمجتمعية ، لتكوين وعي اجتماعي تنويري – عقلاني ، ولتأسيس سياق تجديدي – حداثي يدفع باتجاه تحديث بنية المجتمع اليمني التقليدية - العصبوية.

وعلى الرغم من جملة المتغيرات التحديثية التي شهدها المجتمع اليمني خلال العقود الخمسة الماضية (١٩٦٢ -٢٠١٢م) . إلا أنّ المؤشرات والمعطيات والواقع تشير إلى أن تلك المتغيرات لم تشكل دعامة مفصلية لتجاوز حالة التأخر التاريخي وواقع التخلف الموروث . كما أنها لم تجعل من قوى التنوير والحداثة قوى فاعلة ومهيمنة وقادرة على شق طريقها بقوة وثبات في الواقع المجتمعي اليمني الراهن .

و لقد أثبتت المؤشرات والمعطيات المرتبطة بالواقع اليمني الراهن . أنّ هذا الواقع يعيش أزمة مرّكبة . وهي عبارة عن أزمة مفاهيم وقيم وسياسات ، وأزمة بحث عن مشروع تطوّر ونماء .

وإذا ما أردنا تفكيك الأزمة الراهنة سنجد أنها تمثّل التجسيد الواضح لأزمة خطاب الإصلاح والتحديث المستمر منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي وحتى اللحظة التاريخية الراهنة . الخطاب الذي لم يتمكن من الانتقال من سياق الفكر إلى نطاق الواقع في صورة فعليين ثقافي واجتماعي . نظراً لهيمنة القوى التقليدية العصبوية والفكرية على الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية في الماضي ، واستمرار هيمنتها في الوقت الحاضر . في ظل هشاشة وضعف حضور وفاعلية قوى التنوير والتحديث .

وما كان لتلك القوى التقليدية العصبوية والفكرية أن تستمر في هيمنتها وسيطرتها إلا بفعل تعثّر وفشل عمليات الإصلاح والتحديث خلال مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة وعدم قدرتها على النفاذ إلى أعماق بنية المجتمع اليمني بشكل يقود إلى زحزحة تلك البنية وتغيير أنماط الوعي والممارسات السلوكية والموّجهات الثقافية المنبثقة منها . وهذا ما أتاح لتلك القوى من نقائض التنوير والتحديث من أن تفرض هيمنتها على الواقع الاجتما – سياسي والواقع الاجتما – فكري ، وتعمل بالتالي على إعاقة التغيير في بنية المجتمع وهياكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتعيد إنتاج صراع ومشكلات الماضي .

ولكي يتجاوز المجتمع اليمني أزمته الراهنة وحالة التأخر التاريخي والتخلف الموروث فإنّ قوى التنوير والحداثة مدعوة إلى التوافق في صورة كتلة تاريخية لتأسيس وقيادة مشروع مجتمعي حضاري للإصلاح والتحديث على أن يكون المدخل المعرفي – التعليمي مدخلاً رئيسياً لذلك المشروع ضمن مداخل أخرى سياسية واقتصادية وثقافية.

الهوامش :

١) أنظر على سبيل المثال لا الحصر :

- حسين عبدالله العمري : الإمام الشوكاني رائد عصره ، بيروت ١٩٩٠م .
- عبد الغني الشرجبي : الإمام الشوكاني حياته وفكرة ، بيروت ١٩٨٨.
- قاسم غالب وآخرون : ابن الأمير وعصره ، صنعاء ، ١٩٨٣م .
- عبدالعزيز المقالح : حكيم اليمن الشيخ حسن الدعيس . "حوار مع سائح هندي – صنعاء ، ٢٠٠٦م .
- Haykel Bernard , Revival and reform in Islam. The Legacy of Mahammad al – Shawkani. Cambridge univevsity Press. 2003.

٢) أنظر على سبيل المثال لا الحصر :

- إسماعيل عبده قحطان : تطور الفكر السياسي في اليمن ١٩٣٠ -١٩٦٢م . دراسة تاريخية ، صنعاء ، ٢٠٠٧م .
- إسماعيل محمد الوريث : رواد التنوير في مدرسة الحكمة اليمانية ، صنعاء ، ٢٠٠٣م .

٣) أنظر على سبيل المثال لا الحصر :

- Brinkley Messick , The Calligraphic State, Textual Domination and History in a Muslim Society , Berkeley,u . Of Cal. Press. 1993.
- أشواق مهدي غليس : فكر الشوكاني السياسي وأثره المعاصر في اليمن . التجمع اليمني للإصلاح نموذجاً . صنعاء . ٢٠٠٧م .
- أحمد قايد الصايدي : حركة المعارضة اليمنية ، صنعاء ،١٩٨٣م .
- حسين عبدالله العمري : مائة عام من تاريخ اليمن الحديث ، دمشق ،١٩٨٨م .
- عبدالعزيز المقالح : قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة ، دار العودة ، بيروت،١٩٨٢م .

٤) أبو الفضل ابن منظور : لسان العرب ، دار الفكر ، بيروت ، ج١ ص(٥١٦) .

٥) محمد محمود السيد : مفهوم الاصلاح السياسي ، دار المعارف ، الإسكندرية ٢٠٠٨م ص (٤٥) .

٦) علي أومليل : الإصلاحية العربية والدولة الوطنية ، بيروت، ١٩٨٥م،ص(٨).

٧) عبد العزيز بن علي الغريب: موقف الشباب الجامعي من الاصلاح الاجتماعي والسياسي بالمملكة العربية السعودية . مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٦) ، العدد (٣)،الكويت ، ٢٠٠٨م ،ص(٩٥).

٨) عصام العدوني: المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق. مجلة إضافات . المجلة العربية لعلم الاجتماع ، العدد(٥) ، ٢٠٠٩م ، ص(١٥٢ -١٥٣) .

٩) نصر حامد ابو زيد : التجديد والتحريم والتأويل بين المعرفة العلمية والخوف من التفكير ، بيروت ، ٢٠١٠م ، ص (٢١) .

١٠) صالح سليمان عبدالعظيم : الفكر الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، بحث في مجلة شؤون اجتماعية ، الجامعة الأمريكية في الشارقة ، العدد (٨٩) ، الشارقة ، ٢٠٠٦م ، ص (٦٦) .

١١) أفراح جاسم محمد : صورة المثقف العربي في ذهنية الواقع . بحث في مجلة إضافات ، العددان (٢٠،٢١) ، خريف وشتاء ٢٠١٣/٢٠١٢م ، ص (٣٨ -٣٩) .

١٢) معن خليل عمر : علم اجتماع المعرفة ، عمان ، ١٩٩٠م ، ص (٧٢) .

١٣) حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية في اليمن منتصف القرن السابع عشر الميلادي وحتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي أنظر :

- محمد يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسي ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص (٢٣٠ -٢٣٨) .
- حسين العمري : مائة عام من تاريخ اليمن الحديث ، دمشق ، ١٩٨٨م ، ص (٢٦ -٢٧) ، (١١١ - ١٤٤) .
- عبدالعزيز المقالح : قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة – بيروت ، ١٩٨٣م ، ص (٢٢٣ -٢٢٧) .
- محمد بن علي الشوكاني : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، بيروت ج١ ص (٣١١ - ٣١٢) ، ج٢ ص (٤٢،٤٣) .

١٤) علم من أعلام الفكر والاجتهاد في اليمن . ولد عام ١٦٢٠م بقرية المقبل ، مديرية ثلا شمال صنعاء . له الكثير من المؤلفات والأبحاث والرسائل . ومن أشهر كتبه (العلم الشامخ ...) والذي حث فيه على الاجتهاد واستقلالية الرأي ونبذ التقليد . كما أشتهر من بين مؤلفاته حاشية (المنار) . ويعد كتاب " الأبحاث المسددة في فنون متعددة " من أهم كتبه التي ضمنها اراءه واجتهاداته في علوم التفسير والحديث وأصول الفقه . توفي بمكة عام ١٦٩٦م .

١٥) من علماء ومفكري اليمن البارزين . ولقد وصل إلى مرتبة الاجتهاد المطلق ، ولد عام ١٦٠٤م بقرية زعافة بالقرب من مدينة صعدة . ومن أبرز مؤلفاته التي تميزت بالتجديد والأصالة في علم أصول الفقه كتاب " نظام الأصول " . وله الكثير من الحواشي والشروح ومنها حاشية " شرح القلائد " و " شرح التهذيب" في المنطق ، و (عصام المتورعين) و (العصمة من الضلال) في أصول الدين . بالإضافة إلى عشرات الرسائل والفتاوى. توفي بصنعاء ١٦٧٣م .

١٦) المفكر المجدّد . ولد عام ١٦٨٨م بمدينة كحلان محافظة حجة . ويعد أحد أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث . له من المؤلفات ما يقرب من مائتين وخمسة وعشرين مؤلفاً في علوم الفقه والحديث والتفسير والتاريخ والفلسفة والمنطق . ولقد وصل إلى مرتبة الاجتهاد المطلق . من مؤلفاته المشهورة "سبل السلام" شرح " بلوغ المرام من أدلة الأحكام" و " توضيح الأفكار" ، وتطهير الاعتقاد عن ادران الالحاد " توفي عام ١٧٦٩م.

١٧) صالح بن مهدي المقبلي : الأبحاث المسددة في فنون متعددة ، دمشق ، ١٩٨٣، ص (٢٥٣) .

١٨) أشواق أحمد مهدي : رؤية الشوكاني للتغيير السياسي . بحث في مجلة شئون العصر ، العدد (١٦) ، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٤م ص (١٢٧ -١٢٨) .

١٩) صالح المقبلي : الأبحاث المسددة .. مصدر سابق ، ص (٤٦٢ -٤٦٣) .

٢٠) المصدر نفسه ، ص (٤٩٧) .

٢١) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٢٢) محمد السبيطلي : سلطة الشريعة وشريعة السلطة . بحث في كتاب " المهاجر إلى هجر العلم " المركز الفرنسي للدراسات اليمنية ، صنعاء ، ٢٠٠٩م ، ص (٣٠٩) .

٢٣) ولد الإمام المتوكل على الله اسماعيل في إحدى ضواحي صنعاء عام ١٦١٠م ، ودعا إلى نفسه بالإمامة وتولى الحكم عام ١٦٤٤ . ولقد امتدت فترة حكمة لأكثر من ثلاثين عاماً حتى توفي عام ١٦٧٦م . له عدد من الكتب والمصنفات والرسائل والفتاوى منها : " شرح جامع الاصول " و " المسائل المرتضاه فيما يعتمد الحكام القضاة " و " العقيدة الصحيحة في الدين " .

٢٤) نص الفتوى في كتاب الباحث : قادري أحمد حيدر " الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن " ، صنعاء ، ٢٠١٢م ، ص (٤٧) .

٢٥) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٢٦) قام المفكر الحسن الجلال بتوجيه رسالة بعنوان " براءة الذمة في نصيحة الأئمة " . اعترض بها على الإمام المتوكل إسماعيل في حربه مع بلاد يافع والمشرق . أنظر نص الرسالة في كتاب الباحث عبدالله الحبشي "مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن" ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ص (٢٢١ -٢٢٢) .

٢٧) حول فتوى المفكر الجلال المضادة لفتوى الإمام المتوكل إسماعيل يمكن العودة إلى بحث د. عبدالعزيز المسعودي تحت عنوان :" فتوى الإمام المتوكل على الله إسماعيل والفتوى المضادة للإمام المجتهد الحسن بن أحمد الجلال " مجلة الإكليل ، يناير / مارس / ٢٠٠٦م ، العددان (٢٩ -٣٠) .

٢٨) قاسم غالب : ابن الأمير وعصره ، صنعاء ، ١٩٨٣م ، (٢٩٢) .

٢٩) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٣٠) محمد زبارة : نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف ، صنعاء ، ١٩٨٥م ، ص (٤١٠) .

٣١) قاسم غالب : ابن الأمير وعصره ، مصدر سابق ، ص (٣٠٠) .

٣٢) المصدر نفسه ، الصفحة (٢٩٨) ،

٣٣) ابن الأمير الصنعاني : تطهير الاعتقاد عن أدران الألحاد . تحقيق عبدالوهاب الديلمي ، القاهرة ، ١٩٧٥م ، ص (٤٨) .

٣٤) لقد تعرّض المقبلي والجلال بسبب آرائهما التجديدية والإصلاحية للكثير من المضايقات والتحريض ضدهما من قبل العلماء المقلّدين وأنصارهم . مما دفع الأول إلى اختيار المنفى والارتحال إلى مكة وعاش هناك حتى توفاه الله عام ١٦٩٦م . وأضطر الثاني إلى مغادرة صنعاء والاعتزال في ضاحية الجراف إلى أن توفي عام ١٦٧٣م . كما أدى التوجه الإصلاحي بإبن الامير إلى مواجهته لأشكال من الإرهاب الفكري والمادي بلغت ذروتها أثناء تعرّضه لمحاولتي اغتيال فاشلتين .

٣٥) ولد الإمام محمد بن علي الشوكاني بمدينة صنعاء عام ١٧٦٩م . وينحدر من أسرة تنتمي إلى فئة القضاة . ولقد حظيت شخصية الشوكاني وأعماله الفكرية باهتمام واسع سواء أثناء حياته أو بعد وفاته . حيث تعدّدت التحقيقات والدراسات والأبحاث والرسائل العلمية التي غطّت جوانب مختلفة من فكره . سواء التربوي منه أو الاجتماعي والسياسي والفقهي . ، ولقد بلغت مصنفاته العلمية في مختلف العلوم والمعارف نحو مائة وثمانين مصنفاً علمياً . توفى بمدينة صنعاء عام ١٨٣٤م .

٣٦) محمد بن علي الشوكاني : أدب الطلب ومنتهى الأرب . تحقيق ودراسة عبدالله السريحي ، صنعاء ، ١٩٩٨م ، ص (٢٥٧) .

٣٧) محمد بن علي الشوكاني : الرسائل السلفية في احياء سنن خير البرية ، بيروت ، ١٩٣٠م ، ص (٢٩) .

٣٨) محمد بن علي الشوكاني : الدواء العاجل في دفع العدو الصائل ، مصر ، ١٣٤٣هـ ، ص (٣) .

٣٩) يعد القاضي الذي يشغر منصب قاضي القضاة بمثابة المرجع العلمي والفقهي للأحكام الشرعية في اليمن ، والمشرف الرئيس على مؤسسة القضاء في انحاء البلاد .

٤٠) محمد بن علي الشوكاني : أدب الطلب .. مصدر سابق ، ص (١٦١) .

٤١) المصدر نفسه ، ص (٢٤٧) .

٤٢) المصدر نفسه ، ص (٢١٩) .

٤٣) حاول الشوكاني ترجمة رؤيته للإصلاح الاجتماعي إلى واقع عملي . وذلك عن طريق إقناع الإمام المنصور بن عباس بإصدار " المرسوم المنصوري" ورافق ذلك إجراءات عمليه تمثلت بهدم دكاكين الجباية وإرسال المعلمين إلى الأرياف ومحاربة الفساد . إلا أن التحالف الذي جمع بين أجنحة الفساد في الحكم والعلماء المقلّدين فضلاً عن النخب العصبوية القبلية استطاع إفشال المرسوم وإيقاف جهود الإصلاح . أنظر نص المرسوم في كتاب " التقصار" للشوكاني ، ص (٢٤٧ -٢٤٨) .

٤٤) حول مشروع الإصلاح الفكري أنظر :

- محمد بن علي الشوكاني : أدب الطلب ومنتهى الأرب ، تحقيق ودراسة عبدالله السريحي ، صنعاء ، ١٩٩٨م .
- عبدالعزيز المقالح : قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- سعد إبراهيم العلوي : العوارف وأدوارهم في المجتمع اليمني – الإمام الشوكاني نموذجاً ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، مجلة الدراسات الاجتماعية العدد (٢٤) ، صنعاء ، ٢٠٠٧م .

٤٥) حول مشروع إصلاح النظام التعليمي أنظر :

- عبد الغني قاسم الشرجبي : الإمام الشوكاني حياته وفكره رسالة دكتوراه منشورة ، صنعاء ، ١٩٨٨م .

٤٦) حول مشروع إصلاح السياسات المالية والجبائية وإصلاح الجهاز الإداري للدولة أنظر :

- أشواق مهدي غليس : فكر الشوكاني السياسي وأثره المعاصر في اليمن ، رسالة دكتوراه منشورة ، صنعاء ، ٢٠٠٧م .
- محمد السبيطلي : سلطة الشريعة وشريعة السلطة ، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية ، صنعاء ، ٢٠٠٩م .

٤٧) محمد بن علي الشوكاني : أدب الطلب ، مصدر سابق ، ص (٢٤٩) .

٤٨) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٤٩) فرانك ميراميه : شيخ الليل (أسواق صنعاء ومجتمعها) ، المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء ، ٢٠٠٥م ، ص (٤٧) .

٥٠) حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العقد الثاني من القرن العشرين أنظر :

- سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٠م (٤١٩ -٤٥٠) ، ص (٤٧٦ -٤٧٧) .
- عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري ، صنعاء ، ط٦ ، ٢٠٠٧م ص (٨٥ -٩٠) ، ص (١٣١ -١٤٠) .
- قادري أحمد حيدر : الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن ، صنعاء ، ٢٠١٢م ، ص (٤٢ -٤٥) .

٥١) صاحب الريادة الزمنية والفكرية خلال المرحلة الثالثة من تاريخ الفكر الإصلاحي النهضوي في اليمن . ولد عام ١٨٩٧م بمدينة عدن ، تلقى تعليماً نظامياً حديثاً وحصل على درجة الليسانس في مجال القانون من إحدى جامعات الهند . له دور كبير في تأسيس الأندية الثقافية والمراكز الأدبية في مدينة عدن في عقد العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين .

و له كثير من المؤلفات وأشهرها كتاب " بماذا تقدم الغربيون ؟ " الصادر عن مطبعة الشورى بمصر عام ١٩٣٢م ، وكتاب " إنتصار الفكر في الثورة الفرنسية " ، الصادر عن مطبعة الجزيرة عدن عام ١٩٤٦م . توفي عام ١٩٦٩م .

حول حياة وفكر محمد علي لقمان أنظر :

- أحمد علي الهمداني : محمد علي لقمان ، رائد حركة التنوير في اليمن ، صنعاء، ٢٠١٠م.

٥٢) محمد علي لقمان : بماذا تقدم الغربيون ؟ مصر ، ١٩٣٢م ، ص (٥٣ -٥٤).

٥٣) المصدر نفسه : ص (٥٥) .

٥٤) عبدالعزيز المقالح : حكيم اليمن الشيخ حسن الدعيس : " حوار مع سائح هندي " تحقيق ودراسة عبدالعزيز المقالح ، صنعاء ، ٢٠٠٦م ، ص (١٦٦) .

٥٥) المصدر نفسه ، ص (٥٥) .

٥٦) المصدر نفسه ، ص (١٥٨) .

٥٧) المصدر نفسه ، ص (١٧٣) .

٥٨) من هذه المؤثرات عودة البعثات التعليمية الأولى (المدنية والعسكرية) من العراق ومصر والسودان والتي انبعثت منها الأطر الثقافية والاجتماعية المساندة والمتفاعلة مع أفكار الإصلاح والتنوير . وظهور فئة التجار كفئة مستقلة متفاعلة مع دعوات الإصلاح والتحديث . ووجود وسائط ثقافيه حديثة مثل الصحف (الإيمان ، صوت اليمن) والمجلات (الحكمة اليمانية..). وبالإضافة إلى الدور التنويري

لمدينة عدن في جنوب اليمن بفضاءها الثقافي المؤهل والمتفاعل مع أفكار الإصلاح والتحديث وفضاءها السياسي المنفتح نسبياً (الهامش الديمقراطي) ..

٥٩) نشير هنا إلى دور المفكرين والمثقفين في تأسيس الجمعيات والتنظيمات السياسية وقيادتها وصياغة رؤيتها وتحديد أهدافها ومن بينها : شباب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٩٤١م) ، حزب الأحرار اليمنيين (١٩٤٤ -١٩٤٥) ، جمعية الإصلاح (١٩٤٤) ، الجمعية اليمنية الكبرى (١٩٤٦ - ١٩٤٩) .

٦٠) أحمد عبدالوهاب الوريث : مجلة الحكمة العدد (٨) يوليو / أغسطس /١٩٣٩م ، العدد (١٢) ، ١٩٤٠م .

٦١) الميثاق الوطني المقدس ، مطبعة النهضة اليمانية ، (ب د ت) ، ص (٤ -١٤) .

٦٢) إسماعيل قحطان : تطور الفكر السياسي في اليمن ، صنعاء ، ٢٠٠٧م ، ص (١٢١) .

٦٣) هشام علي بن علي : المثقفون اليمنيون والنهضة ، دار الإرشاد ، صنعاء ، ٢٠٠٤م ، ص (٣١٢ -٣١٣)

٦٤) نشير بهذا الصدد إلى كتابات كل من المفكر أحمد محمد النعمان (١٩٠٩ -١٩٩٦م) والمفكر محمد محمود الزبيري (١٩١٠ -١٩٦٤م) ونشاطهما السياسي والاجتماعي في إطار حركة الأحرار اليمنيين والاتحاد اليمني (١٩٥٢ -١٩٦٢) .

٦٥) عبد الناصر الذبحاني : في الأبعاد المرجعية المؤسسة لبنية الواقع الثقافي وإشكالاته التنموية الراهنة في المجتمع اليمني ، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، صنعاء ، العدد الخامس ، ٢٠٠٩م ، ص (٣٤٣) .

٦٦) نشير بهذا الصدد إلى المحاكمة السرية التي خضع لها المفكر المستنير حسن الدعيس من قبل النظام ، واتهامه بالإلحاد والزندقة والمساس بالشريعة . بالإضافة إلى الاتهامات الباطلة التي طالت بقية المفكرين (الوريث ، النعمان ، المطاع ، الموشكي ...) ومنها تهمة اختصار القرآن وتعرضهم للاعتقال والتعذيب والقتل (المطاع، الموشكي ..) .

٦٧) حين شعر النظام السياسي الإمامي بتبلور خطاب الإصلاح والتنوير في الحياة الفكرية والاجتماعية وأنه صار يشكل خطراً يهدد تصورات ومفاهيم خطابه التقليدي الفكري والسياسي السائد ، سارع إلى إغلاق مجلة الحكمة (١٩٣٨ -١٩٤١) ، ومصادرة صحيفة (صوت اليمن) ومنع إصدارها وتوزيعها .

٦٨) ولقد شكلت مدينة عدن بفضاءها السياسي المنفتح نسبياً (الهامش الديمقراطي والنفسي الليبرالي) ، وفضاءها الثقافي المؤهل والمتفاعل مع أفكار الإصلاح والتنوير والتحديث ملاذاً أمناً للمفكرين المصلحيين والمستنيرين وذلك لممارسة نشاطهم الفكري والسياسي .

٦٩) إبتسام الخميسي : الفكر النقدي في المغرب والفعل الثقافي والاجتماعي ، بحث في مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٣٥) ، بيروت ، ٢٠٠٧م،ص(٣٨).

٧٠) لقد وصف أحد رجال الإصلاح والتنوير وهو القاضي عبدالله الفسيل (الموروث المذهبي) بأنه " من أعقد العقد" . ولقد طالب بعد فشل ثورة عام ١٩٤٨م الدستورية إلى إقامة حكومة في القسم الأسفل من اليمن " تعز ، إب، ريمة ، وصاب .. " دون القسم الأعلى " حجة ، صعدة ، صنعاء، وعمران .. " وذلك " لتمسّك القسم الأعلى عامتهم وخاصتهم إلا النزر القليل من المتنورين بالسلطة الإمامية . واعتقادهم الاعتقاد الجازم بها . وإن العمل إلى اقناعهم يحتاج إلى مدة طويلة ... " إسماعيل قحطان ، تطور الفكر السياسي في اليمن ، مصدر سابق ، ص (١١٤ -١١٥) . كما تجسدت فاعلية الموروث المذهبي أثناء الحرب الأهلية (١٩٦٢ -١٩٧٠) ، والتي انتهت بمصالحة وطنية بين الجمهوريين والملكيين الإماميين . للمزيد حول موضوع الموروث المذهبي وتأثيره في مرحلة ما قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٢م وأثناء الحرب الأهلية (١٩٦٢ -١٩٧٠م) أنظر :

٧١) اسماعيل قحطان : تطور الفكر السياسي في اليمن ، صنعاء ، ٢٠٠٧م ، ص (١٢٩٢، ١١٥، ١١٤) .

٧٢) ناصر الذبحاني : في الأبعاد المرجعية المؤسسة .. . مصدر سابق ، ص (٣٤٣).

٧٣) مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر قضايا ومواقف، صنعاء، ٢٠٠٧م، ص (٧٩ -١٦٤) .

٧٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية الخاص بالجمهورية اليمنية لعام ٢٠١٢م .

٧٥) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء ، ٢٠١٠م ، ص (٣٨ -٣٩) .

٧٦) عبدالله الصلاحي : التعليم في اليمن : المؤشرات – المشكلات – الاستراتيجيات آفاق المستقبل – المؤتمر العلمي حول التعليم في اليمن – مركز الدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠١٠م .

٧٧) مجموعة باحثين : بحث حول مشكلات التعليم في الوطن العربي : اليمن أنموذجاً . مركز البحوث والتطوير التربوي ، عدن ، ٢٠١١م .

٧٨) قادري أحمد حيدر : تجديد الخطاب الديني وتحديات العصر ، دراسة منشورة في صحيفة ٢٦ سبتمبر ، صنعاء ، الأعداد (١٦٧٦ -١٦٨٢) ديسمبر ٢٠١٢م / يناير / ٢٠١٣م .

٧٩) بشير مصطفى : مؤشرات المعرفة في الوطن العربي ، ملف احصائي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٤) ، بيروت ، ٢٠٠٤م ، ص (٢١١ -٢١٢) .

٨٠) برنامج الأمم المتحدة الانمائي – التقرير الخاص بإنجاز أهداف التنمية للألفية في اليمن بحلول عام ٢٠١٥م .

٨١) تقرير البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة الخاص باليمن للعام ٢٠١٢م، تقرير البنك الدولي الخاص بوضع اليمن ٢٠١٣/٢٠١٢م .

٨٢) فؤاد الصلاحي : مملكة السيد وجمهورية الشيخ . صراع الزعامات داخل القبيلة الزيدية . صحيفة الشارع ، العدد (٧٦١) ، صنعاء ، ٢٠١٣م،ص(١٠).

٨٣) قادري أحمد حيدر : الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن ، مصدر سابق ، ص (٥١) .

٨٤) من المؤشرات الدالة على انتقال اليمن إلى مربع الدولة الفاشلة : خروج محافظات بكاملها عن سيطرة الدولة (فشل الدولة في السيطرة على أراضيها) حصول اختلالات أمنية وأسعه ، حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية كبيرة ، عجز الحكومة عن توفير وتوصيل الخدمات الأساسية .

٨٥) قادري أحمد حيدر : الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن .. مصدر سابق ، ص (٥٢) .

٨٦) من المحكّات الاجتماعية للتخلّف والمرتبطة بالمجتمع التقليدي : تحكم الأعراف والتقاليد بالسلوك لا النظام والقانون ، مستوى معيشي متدني، بنى اجتماعية تتصّف بالتسلّط والقوة ، تتحدّد المكانة الاجتماعية للفرد في المجتمع بحسب انتماءه القبلي وترتيبه الاجتماعي في النظام القبلي أكثر مما تتحدد من خلال معايير الكفاءة والأداء والرأسمال المعرفي .

٨٧) حول المحكّات الاجتماعية للتخلف وعلاقتها بالمجتمع التقليدي أنظر :

٨٨) مصطفى حجازي : التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سوسيولوجية الإنسان المقهور ، المغرب ، ٢٠٠٦م .

٨٩) مصطفى حجازي : الإنسان المهدور ، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ، المغرب ، ٢٠٠٦م .

المصادر والمراجع :

١. البردوني عبدالله (٢٠٠٨) : اليمن الجمهوري الطبعة السادسة ، صنعاء .

٢. ابن الأمير الصنعاني (١٩٧٥) : تطهير الاعتقاد عن أدران الألحاد ، تحقيق عبدالوهاب الديلمي ، القاهرة .

٣. أبو زيد نصر حامد (٢٠١٠) : التجديد والتحريم والتأويل بين المعرفة العلمية والخوف من التكفير ، دار المنار ، بيروت .

٤. ابن منظور أبو الفضل (١٩٩٧) : لسان العرب ، دار الفكر ، بيروت .
٥. أومليل علي (١٩٨٥) : الإصلاحية العربية والدولة الوطنية ، دار النهار ، بيروت.
٦. الحداد يحيى (١٩٨٥) : تاريخ اليمن السياسي ، دار النهضة ، القاهرة .
٧. حيدر قادري أحمد (٢٠١٢) : الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء .
٨. حجازي مصطفى (٢٠٠٦) : التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سوسيولوجية الإنسان المقهور ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب .
٩. حجازي مصطفى (٢٠٠٦) : الإنسان المهدور ، دراسة تحليلية نفسية – اجتماعية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب .
١٠. الذبحاني عبد الناصر (٢٠٠٩) : في الأبعاد المرجعية المؤسسية لبنية الواقع الثقافي وإشكالاته التنموية الراهنة في المجتمع اليمني ، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد الخامس ، دار جامعة صنعاء ، صنعاء .
١١. السبيطلي محمد الطاهر : (٢٠٠٦) : سلطة الشريعة وشريعة السلطة ، المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء .
١٢. السيد محمد محمود (٢٠٠٨) : مفهوم الإصلاح السياسي ، دار المعارف ، الإسكندرية .
١٣. سالم سيد مصطفى (١٩٧٠) : تكوين اليمن الحديث ، القاهرة .
١٤. الشوكاني محمد بن علي (١٩٩٨) : أدب الطلب ومنتهى الأرب ، مكتبة الإرشاد صنعاء .
١٥. الشوكاني محمد بن علي (١٩٩٨) : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، دار الفكر ، دمشق .
١٦. الشوكاني محمد بن علي (١٣٤٣هـ) : الدواء العاجل في دفع العدو الصائل ، دار الطباعة المينرية ، القاهرة .
١٧. الشرجبي عبدالغني قاسم (١٩٨٨) : الإمام الشوكاني حياته وفكره ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ومكتبة الجيل ، صنعاء .
١٨. الصلاحي فؤاد (٢٠١٣) : مملكة السيد وجمهورية الشيخ . صراع الزعامات داخل القبيلة الزيدية ، صنعاء .
١٩. الصايدي أحمد قايد (١٩٨٣) : حركة المعارضة اليمنية ، صنعاء .

٢٠. العمري حسين عبدالله (١٩٨٨) : مائة عام من تاريخ اليمن الحديث ، دار الفكر، دمشق .

٢١. العمري حسين عبدالله (١٩٩٧) : الإمام الشوكاني رائد عصره ، بيروت .

٢٢. العدوني عصام (٢٠٠٩) : المجتمع المدني في المغرب : المفهوم والسياق ، مجلة إضافات ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، بيروت .

٢٣. العلوي سعد إبراهيم (٢٠٠٧) : العوارف وأدوارهم في المجتمع اليمني – الإمام الشوكاني أنموذجاً ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، كلية العلوم الإدارية والإنسانية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء .

٢٤. عمر معن خليل (١٩٩٣) : علم اجتماع المعرفة ، دار الأمل ، عمان ، الأردن .

٢٥. عبد العظيم صالح سليمان (٢٠٠٦) : الفكر الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة شئون اجتماعية، الجامعة الأمريكية في الشارقة ، الشارقة .

٢٦. علي بن هشام (٢٠٠٤) : المثقفون اليمنيون والنهضة ، مكتبة الإرشاد ، صنعاء .

٢٧. الغريب عبدالعزيز بن علي (٢٠٠٨) : موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي بالمملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد (٣٦) العدد (٣) ، الكويت .

٢٨. غالب قاسم (١٩٨٣) : ابن الأمير وعصره ، دار الجيل الجديد ، صنعاء .

٢٩. غليس أشواق مهدي (٢٠٠٧) : فكر الشوكاني السياسي وأثره المعاصر في اليمن ، دار عبادي للنشر ، صنعاء .

٣٠. قحطان إسماعيل (٢٠٠٧) : تطور الفكر السياسي في اليمن ، صنعاء .

٣١. الخميسي إبتسام (٢٠٠٧) : الفكر النقدي في المغرب والفعل الثقافي والاجتماعي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٣٥) بيروت .

٣٢. لقمان محمد علي (١٩٣٢) : بماذا تقدم الغربيون ؟ الدار الأميرية للطباعة ، القاهرة .

٣٣. المقالح عبدالعزيز (١٩٨٣) : قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة ، دار العودة ، بيروت .

٣٤. المقالح عبدالعزيز (٢٠٠٦) : حكيم اليمن الشيخ حسن الدعيس ، المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء .

٣٥. المقبلي صالح بن مهدي (١٩٨٣) : الأبحاث المسددة في فنون متعددة ، دار الفكر ، دمشق .

٣٦. المسعودي عبدالعزيز (٢٠٠٦) : فتوى الإمام المتوكل على الله إسماعيل والفتوى المضادة للإمام المجتهد الحسن بن أحمد الجلال ، مجلة الإكليل ، العددان (٢٩ -٣٠) ، صنعاء .

٣٧. مصطفى بشير (٢٠٠٤) مؤشرات المعرفة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٤) ، بيروت .

٣٨. ميراميه فرانك (٢٠٠٥) : شيخ الليل (أسواق صنعاء ومجتمعها) ، المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء .

٣٩. الهمداني أحمد علي (٢٠١٠) : محمد علي لقمان ، رائد حركة التنوير ، دار المنار ، صنعاء .

٤٠. الوريث إسماعيل محمد (٢٠٠٣) : رواد التنوير في مدرسة الحكمة اليمانية ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء .

التقارير والوثائق:

- الميثاق الوطني المقدّس ،مطبعة النهضة اليمانية ،عدن(ب د ت).
- مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية (٢٠١٠) : المجلس الاعلى لتخطيط التعليم ، صنعاء .
- تقرير التنمية البشرية الخاص بالجمهورية اليمنية لعام ٢٠١٠م برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- التقرير الخاص بإنجاز أهداف التنمية في الألفية والخاص باليمن بحلول عام ٢٠١٥

المراجع باللغة الإنجليزية :

1- Haykel Bernard : Revival and reform in Islam . The legacy of Mwhammad al-Shawkani, combridge university press . 2003 .

2- Brinkley Messick : The Calligra phic state, textual Domination and History in a Muslim Society, Berkeley University at Cal. Press 1993.